برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ١٧ - ١٩٩٩/٥/٢٠

التقارير السنوية

البند ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/99/3-A/1
16 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٨

مذكرة إلى المجلس التنفيذي

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس التنفيذي** الذين يرغبون في طرح أسئلة ذات طابع تقني فيما يتصل بهذه الوثيقة، إلى الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** الواردة أسماؤهم أدناه، ومن الأفضل أن يتم ذلك قبل فترة كافية من دورة **المجلس**. والغرض من هذا الإجراء هو تيسير دراسة **المجلس** لهذه الوثيقة في الجلسات العامة.

والموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير قسم الإستراتيجية والسياسات:	J. Powell	رقم الهاتف:066513-2600
رئيس إدارة السياسات:	Ms D. Spearman	رقم الهاتف:066513-2601

والرجاء الاتصال بموظف الاجتماعات إن كانت لديكم أي استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتصلة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو باستلامها، وذلك على رقم الهاتف التالي:066513-2641 .

مذكرة بشأن الوثائق

تقدم المديرة التنفيذية سنويا، وفقاً للمادة السابعة – ٢ من اللائحة العامة، تقريرا **للمجلس التنفيذي** للنظر فيه واعتماده.

يشير قرار **الجمعية العامة** رقم ١٩٢/٥٣، إلى "أن المجالس التنفيذية لصناديق **الأمم المتحدة** وبرامجها ينبغي أن تكفل قيام رؤساء هذه الصناديق والبرامج بإدراج تحليل شامل عن المشكلات الناشئة والدروس المستفادة، مع التركيز على القضايا المتصلة بتنفيذ البرنامج الإصلاحي للأمين العام، واستعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وتدابير متابعة المؤتمرات، في تقاريرهم السنوية إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** المعدة وفقاً لقرار **المجلس** المذكور رقم ٣٣/١٩٩٤، وذلك لتمكين ذلك **المجلس** من أداء دوره التنسيقي.

وامتثالاً للتوجيهات الواردة من **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة**، فقد قرر **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، ما يلي:

(أ) إدراج الدروس المستفادة والقضايا ذات الأولوية في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية؛

(ب) إلحاق مرفقات بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية بشأن بعض القضايا الرئيسية مثل، عملية الإصلاح في **الأمم المتحدة**، وتنفيذ استعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، وتدابير متابعة المؤتمرات العالمية الكبرى ومؤتمرات القمة؛

(ج) وإقراراً بأن قدرة البرنامج على ضمان متابعة كل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة محدودة، فإن من الواجب أن يتابع البرنامج تنفيذ خطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة الواردة أدناه وأن يتقدم بتقارير عن ذلك.

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية
- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
- المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

وتطبيقا لهذا القرار، فقد ألحقت المرفقات التالية بهذا التقرير السنوي:

القضايا الناجمة عن تطبيق برنامج الأمين العام للإصلاح في **الأمم المتحدة**. (WFP/EB.A/99/3-A/2)

تنفيذ نصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومتابعة التنفيذ المتكامل والمتسق والمؤتمرات الكبرى **للأمم المتحدة** ومؤتمرات القمة، ومتابعة المساعدات الاقتصادية الخاصة والإنسانية الخاصة ومساعدات الإغاثة من الكوارث (WFP/EB.A/99/3-A/3)

بيان المحتويات

	الفقرات
تصدير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	
تمهيد المديرة التنفيذية	
تخليد للذكرى	
مذكرة تفسيرية	
الجزء الأول: مساعدة الفقراء الجوعى: المعالم البارزة لعام ١٩٩٨	
٧٥ مليون مستفيد	١-١٢
العمليات في مختلف أنحاء العالم	١٣-٤٦
الجزء الثاني: التقدم المحرز في عام ١٩٩٨	
التركيز على أشد البلدان حاجة	٤٧
توجيه الموارد نحو أشد مجموعات المستفيدين فقراً	٤٨-٥٣
النهوض بالفعالية التكاليفية	
الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش – نهج جديد	٥٤-٥٨
سياسة البرنامج إزاء البيئة	٥٩-٦١
مراجعة دور المعونة الغذائية في التنمية	٦٢-٦٣
الاستعداد، التخطيط الاحترازي، الترتيبات البديلة	٦٤-٦٨
تقييم عمليات الطوارئ	٦٩-٧٢
مناصر القضايا ووسائل الإعلام وحملات التوعية العامة	٧٣-٧٧
تعزيز علاقات الشراكة التشغيلية	٧٨-٨٧
مدى التقدم في تنفيذ التزامات البرنامج تجاه النساء	٨٨-٩٠
شراء الأغذية والبنود غير الغذائية	٩١-٩٤
عملية إصلاح الأمم المتحدة	
مضامين عملية الإصلاح في الأمم المتحدة بالنسبة للبرنامج	٩٥-١٠٣
التقدم المحرز في التغييرات التنظيمية في البرنامج	١٠٤-١٠٦
تمكين المكاتب القطرية	١٠٧-١٠٨
مشروع معالجة خلل التاريخ في الحاسوب في عام ٢٠٠٠	١٠٩-١١٠
الإدارة المالية وإدارة الموارد	
عرض عام للميزانية والنفقات في البرنامج	١١١-١١٢
التمويل طويل الأجل	١١٣-١١٧
تحسين نظم الإدارة المالية	١١٨-١٢٢
تحسين المساءلة	١٢٣-١٣٠
تنمية الموارد البشرية	١٣١-١٣٨
توفير الموارد لأنشطة البرنامج	
التدفقات العالمية للمعونة الغذائية	١٣٩-١٤١
المساهمات والالتزامات وأوجه العجز	١٤٢-١٤٧
حساب الاستجابة العاجلة	١٤٨-١٤٩
سلع البرنامج المدعمّة بالمغذيات الدقيقة	١٥٠-١٥٣
استراتيجية حشد الموارد	١٥٤-١٥٦

الملاحق والخريطة

الملاحق

الملحق الأول الخريطة التنظيمية لبرنامج الأغذية العالمي

الملحق الثاني توزيع المعونة الغذائية على مستوى العالم (للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨)

الملحق الثالث مصروفات البرنامج التشغيلية

الجدول ١: مصروفات البرنامج التشغيلية بحسب الأقاليم وفئات البرامج للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨

الجدول ٢: مصروفات البرنامج التشغيلية بحسب البلدان, والأقاليم والفئات للفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)

الجدول ٣ (أ): مصروفات البرنامج التشغيلية للمشروعات الإنمائية وعمليات الإغاثة الممتدة بحسب فئات البلدان الخاصة والأقاليم للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨

الجدول ٣ (ب): مصروفات البرنامج التشغيلية للمشروعات الإنمائية بحسب فئات البلدان الخاصة والأقاليم للفترة من ١٩٩٤-١٩٩٨

الملحق الرابع خريطة مصروفات البرنامج التشغيلية بحسب الأقاليم وفئة المصروفات ١٩٩٨

الملحق الخامس المساهمات

الجدول ١: مجموع المساهمات المؤكدة لعام ١٩٩٨ بحسب الجهات المانحة

الجدول ٢: أهم الجهات المانحة للبرنامج في عام ١٩٩٨ بحسب نوع المساهمة

تصدير

يشكل الجوع امتهانا للكرامة الإنسانية. كما أنه عائق في وجه التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ويحول الجوع وخطر المجاعة دون اكتساب الفقراء لمهارات جديدة، واعتمادهم للتكنولوجيا الحديثة المفيدة، واغتنامهم للفرص الإنمائية. وما لم نكسر طوق الجوع، فإن الأجيال القادمة ستظل أسيرة الفخ ذاته.

ومن ثم، فإن مما يزيد من القلق أن عدد المعانين من الجوع المزمن في العالم قد ازداد من ناحية عامة من ناحية عامة، على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسب الجوع وسوء التغذية في بعض الأقاليم النامية. وبعد عامين من مؤتمر القمة العالمي للأغذية، فإن التقدم في هذا الصدد بعيد كل البعد عن تحقيق الهدف الرئيسي لذلك المؤتمر ألا وهو خفض عدد الجوعى بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، ولا يزال ٨٥٠ مليون شخص في العالم النامي يعانون من عدم كفاية احتياجاتهم اليومية من الغذاء.

إن هناك ما يكفي من الغذاء في العالم لإطعام كل البشرية. على أننا نعيش، ويا للعار، في عالم تتعفن فيه الأغذية المكدسة ويقضي فيه الناس جوعاً في آن واحد. وإذا ما أردنا أن نضمن الرخاء الغذائي، فإن كل فرد يجب أن يتمتع بالقدرة على الحصول في كل الأوقات على إمدادات كافية من طائفة متنوعة من الأغذية المتسمة بالسلامة والجودة.

إن ما يضطلع به **برنامج الأغذية العالمي** من مهام حيوية في الكفاح من أجل استئصال الجوع. وإن جهوده المعروفة في توفير أغذية الإغاثة للمهددين بالموت جوعاً تلقى كل تقدير. وتبذل هذه الجهود على أيدي موظفين متفانين، يعملون في ظل الخطر الداهم في كثير من الأحيان. وعلينا أن نذكر على الدوام أن اثني عشر من هؤلاء الموظفين قد قضوا نحبهم عام ١٩٩٨، وهم يؤدون أعمالهم في خدمة **البرنامج**.

على أن أمر جهود **البرنامج** المبذولة في ميدان تفادي الجوع والتخفيف من وطأته عبر المساعدات الإنمائية معروفة كثيراً. إن الفقر هو السبب الأكثر شيوعاً في العالم لظاهرة الجوع. وتتصدى مساعدات **البرنامج** الإنمائية للفقر بصورة مباشرة، من خلال وضع الغذاء في أيدي أشد الشرائح فقراً، والمؤلفة في الغالب من النساء والأطفال. وبهذه الطريقة يحقق **البرنامج** فائدة مزدوجة وفريدة من نوعها على الأرجح وهي: أنه يساعد الفقراء على تلبية احتياجاتهم الغذائية الحالية، ويسهم في الأنشطة الإنمائية التي ستمكنهم من أن يلبوا بأنفسهم تلك الاحتياجات في الغد.

وفي عصرنا المتسم بالعجلة هذا، فإن توفير الموارد لحالات الطوارئ أيسر في الغالب من توفيرها لجهود التنمية. ومع ذلك، فإن الأنشطة الإنمائية الفعالة تزيد من قدرة الناس على الصمود في وجه الهزات، ومن ثم فإنها تقلل من الحاجة إلى مساعدات الطوارئ في المستقبل. إن من يعيش منا في بلدان تنعم بوفرة الغذاء يأخذ ذلك على أنه من المسلّمات. أما بالنسبة لسدس سكان العالم ممن يعانون من نقص التغذية المزمن، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد تلبية حاجاتهم الغذائية.

إننا ملزمون بأن نكفل لكل الأطفال - لا للمحظوظين منهم فحسب – أن يستقبلوا الحياة في عالم يمكن لهم فيه أن ينعموا بالصحة والكرامة. وذلك هو بالضبط ما ترنو إليه مساعدة **البرنامج** الإنمائية. وهذا هو ما ينبغي أن نستلهمه كلنا أجمعين.

كوفي عنان
الأمين العام لمنظمة **الأمم المتحدة**

جاك ضيوف
المدير العام **لمنظمة الأغذية والزراعة**

تمهيد

اتسم عام ١٩٩٨، بمزيج لم يسبق له مثيل من الأحداث التي أدت إلى ارتفاع مستويات الجوع في العالم: إذ شملت هذه الأحداث كوارث مناخية مثل إعصار ميتش في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، والفيضانات الواسعة في آسيا؛ والانهيار الاقتصادي في إندونيسيا؛ واستئناف الحروب الأهلية المريرة في أنغولا، وغينيا-بيساو، وكوسوفو، وسيراليون؛ والنزاعات الوطيدة والطويلة، كما في الصومال وجنوب السودان، التي تستنزف باستمرار قدرة السكان المدنيين على البقاء على قيد الحياة.

وقد غدت حالات الطوارئ الاقتصادية عاملاً مهماً في عام ١٩٩٨. فقد أسفرت الأزمة الاقتصادية في أندونيسيا عن نقص واسع في الأغذية، ودفعت بشرائح من أبناء الطبقة الوسطى إلى صفوف الفقراء الجوعى.

وفي الوقت ذاته، فإن الكوارث الطبيعية، التي كانت عادة سبباً في زعزعة الأمن الغذائي، قد خلفت آثاراً متزايدة الخطورة عام ١٩٩٨. وعلى سبيل المثال، فإن إعصار ميتش، كان أضخم كارثة طبيعية تحل بأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي منذ ٢٠٠ عام، في حين عانت كل من بنغلاديش والصين من فيضانات مدمرة لم يسبق لها مثيل – في حالة بنغلاديش، منذ أكثر من قرن. ويرى كثير من الخبراء أن تلك الكوارث ما هي إلا النذر الأولية للدمار الذي سيجلبه على الأرجح التحول المناخي والتدهور البيئي المتواصلين.

وتشير توقعات عام ١٩٩٩، إلى أن تزايد أعداد البلدان المنكوبة بحالات الطوارئ والسكان المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية سيتواصل على الأرجح. إن المخاطر المتصاعدة للمجاعة، وسوء التغذية، والجوع المزمن تحدق بنا حقاً.

وفي الوقت ذاته، يعاني نحو ٨٣٠ مليون نسمة في العالم يوماً إثر يوم من نقص التغذية المزمن الناجم عن الفقر. على أن وجه الجوع آخذ بالتحول. فقد أظهرت أزمات عام ١٩٩٨ أن علينا أن نأخذ في حسباننا الآن عوامل جديدة للمجاعة. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يقف إلى جانبنا كي نواجه هذا التحدي الجديد.

واستجابة لهذه القفزة المفاجئة في الاحتياجات من أغذية الإغاثة، فقد وفر **البرنامج** الغذاء في العام الماضي لعدد من الناس لم يسبق له مثيل من قبل. وفي حين أننا نأسف لاستمرار الحاجة إلى مساعدات الإغاثة العاجلة، فإننا فخورون بوقفة **البرنامج** هذه في وجه التحديات.

على أن الفرحة بهذه الإنجازات مشوبة بالمرارة، إذ فقد الكثير من زملائنا الأعزاء أرواحهم في عام ١٩٩٨، وهم يعملون لخدمة الفقراء الجوعى. لقد قضى اثنا عشر موظفاً في **البرنامج** نحبهم بسبب العنف أو الحوادث خلال ذلك العام. لقد ضحوا بأرواحهم في سبيل خلق عالم أفضل. وإني لفخورة بما جمعني بهم من وشائج من خلال العمل في **برنامج الأغذية العالمي**.

وطالما ظل مئات الملايين من الناس في مختلف أرجاء العالم يعانون من آلام الفقر، والكوارث الطبيعية، والصراعات الأهلية، والحروب والأزمات الاقتصادية، فإن الحاجة ستدعو إلى المعونة الغذائية للتخفيف من المعاناة البشرية. وسيكون موظفو **برنامج الأغذية العالمي** هناك على خط المواجهة. وإني لأحيهم أطيب تحية.

كاثرين بيرتيني

المديرة التنفيذية

تخليد ذكرى

فلنحي ذكرى موظفي برنامج الأغذية العالمي
الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية عملهم
في خدمة الفقراء الجوعى عام ١٩٩٨

Ben Acellam	أوغندا	١٩٩٨/٣/٦
Himmi Stemn	ليبيريا	١٩٩٨/٥/٢٨
Ali Hammad El Hag	السودان	١٩٩٨/٦/٩
Sampson Ohiri Sumain	السودان	١٩٩٨/٦/٩
William Asiku	أوغندا	١٩٩٨/٧/٨
Abby Kawuki	أوغندا	١٩٩٨/٧/١٨
Mohammed Hashim Basharyar	أفغانستان	١٩٩٨/٧/١٨
Renato Ricciardi	بوروندي	١٩٩٨/٧/٢٣
Sayed Essa	أفغانستان	١٩٩٨/٩/١٢
Antonio Martinho	أنغولا	١٩٩٨/٩/١٥
Elias Seyala	أنغولا	١٩٩٨/١١/١٤
Palle Wisby Pedersen	كينيا	١٩٩٨/١٢/٢٣

لهم الرحمة ولأرواحهم السكينة

مذكرة تفسيرية

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

المليار يعادل ألف مليون.

جميع كميات السلع الغذائية محسوبة بالأطنان المترية، ما لم يذكر غير ذلك. *(إذا وردت "طن" في النص العربي دون تحديد فإنها تعني بالضرورة الطن المتري)*

تشمل "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض" جميع البلدان التي تعاني من عجز غذائي (أي، البلدان المستوردة تماما للحبوب) التي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي المستوى الذي يستخدمه **البنك الدولي** في تحديد أهلية البلدان للحصول على مساعدات من **الاتحاد الدولي للتنمية** (وهو ٥٠٥ ١ دولارات في عام ١٩٩٦). وفي عام ١٩٩٨، صنفت **منظمة الأغذية والزراعة** ٨٣ بلداً بأنها من "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض". ويعرِّف تصنيف **منظمة الأمم المتحدة** فئة "أقل البلدان نمواً" بأنها "تلك البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من معوقات في النمو على المدى الطويل، ولاسيما انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية، أو الضعف الهيكلي الكبير أو الاثنين معاً". وفي عام ١٩٩٨، صنفت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** ٤٨ بلداً على أنها من "أقل البلدان نمواً" وبلدا واحد كما لو أنه من أقل البلدان نموا.

ولا تدل الأوصاف المستخدمة في هذا التقرير أو طريقة عرض المواد به على أي تعبير عن رأي، أيا كان، من جانب برنامج الأغذية العالمي، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الموجودة بها، أو برسم حدودها أو تخومها.

تسهيلا لقراءة هذا التقرير أوردنا أسماء المنظمات والوكالات بالبنط الأسود واستعملنا القوسين والمزدوجتين في أسماء المؤتمرات واللجان وغيرها – قائمة المختصرات أدناه نوردها لفائدة قارئ التقرير إذا صادف هذه المختصرات في مكان آخر، علماً بأننا لم نستخدم هذه المختصرات في هذه الوثيقة وإنما أوردنا الأسماء بكاملها أو بأقل قدر ممكن من التصرف.

المختصر	الاسم الكامل
ACC	اللجنة الإدارية للتنسيق (الأمم المتحدة)
ADRA	وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة
ALITE	فريق التدخلات الإمدادية المعزز لحالات الطوارئ
CEC	لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
CFA	لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها (برنامج الأغذية العالمي)
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CIN	اللجنة الدولية للتغذية
CIS	رابطة الدول المستقلة
CLAU	وحدة القوقاز الاستشارية للنقل والإمداد

COMPAS	نظام تتبع السلع
CP	البرامج القطرية (برنامج الأغذية العالمي)
CSB	خليط الذرة بالصويا
CSN	مذكرة الاستراتيجية القطرية (الأمم المتحدة)
CSO	مخطط الإستراتيجية القطرية (برنامج الأغذية العالمي)
DHA	إدارة الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام **للأمم المتحدة**
DPRK	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ECHA	اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة)
EMOP	عملية طوارئ (برنامج الأغذية العالمي)
EU	الاتحاد الأوروبي
FAC	اتفاقية المعونة الغذائية
FAO	منظمة الأغذية والزراعة **للأمم المتحدة**
FATS	نظام نقل المعونة الغذائية
FFW	الغذاء مقابل العمل
FIVIMS	نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة
FMIP	برنامج تحسين الإدارة المالية (برنامج الأغذية العالمي)
FOB	التسليم على ظهر المركب
GIEWS	النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر (منظمة الأغذية والزراعة)
GTZ	الوكالة الألمانية للتعاون الفني
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (الأمم المتحدة)
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDPs	النازحون
IEFR	الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ (برنامج الأغذية العالمي)
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر
INTERFAIS	النظام العالمي للمعلومات بشأن المعونة الغذائية (برنامج الأغذية العالمي)
IRA	حساب الاستجابة العاجلة التابع للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ (برنامج الأغذية العالمي)
ITSH	النقل الداخلي والتخزين والمناولة
JPO	الموظفون المهنيون المبتدئون
LDC	أقل البلدان نمواً
LIFDC	بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض
LTSH	النقل البري والتخزين والمناولة
M&E	الرصد والتقييم

MAP	نظام تقييم أداء الموظفين
MCDU	وحدات الدفاع العسكري والمدني
MCH	صحة الأمومة والطفولة
MONUA	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا
MOU	مذكرة التفاهم
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)
OIOS	مكتب خدمات المراقبة الداخلية في الأمم المتحدة
PRO	عمليات الإغاثة الممتدة (برنامج الأغذية العالمي)
PRRO	عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش
PSA	ميزانية دعم البرامج والإدارة (برنامج الأغذية العالمي)
SCR	قرار مجلس الأمن
SO	العمليات الخاصة (برنامج الأغذية العالمي)
SPA	خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية
UN	منظمة الأمم المتحدة
UNCAS	خدمات الأمم المتحدة الجوية المشتركة
UNDAF	إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDG	فريق الأمم المتحدة للتنمية
UNDP	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم (منظمة اليونسكو)
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (منظمة اليونيسيف)
UNSECOORD	منسق الأمم المتحدة للأمن
UNV	متطوعو الأمم المتحدة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VAM	وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها (برنامج الأغذية العالمي)
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

مساعدة الفقراء والجوعى:
المعالم البارزة لعام ١٩٩٨

٧٥ مليون مستفيد

١- اتسم عام ١٩٩٨، بمزيج لم يسبق له مثيل من الأحداث التي أدت إلى ارتفاع مستويات الجوع في العالم، وشملت هذه الأحداث: ظاهرة "النينو" التي أحدثت فيضانات ماحقة في آسيا، وموجات الجفاف في أفريقيا، والعواصف المدمرة في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي؛ والأزمات الاقتصادية في إندونيسيا التي أدت إلى نقص حاد في الأغذية والأدوية، مما دفع بالعديد من مواطني الطبقة الوسطى إلى صفوف الفقراء الجوعى؛ واستئناف الحروب الأهلية المريرة في أنغولا، وغينيا-بيساو، وكوسوفو، وسيراليون، وهو ما أجبر مئات الألوف من السكان إلى النزوح عن ديارهم؛ والنزاع الوطيد وطويل الأجل في جنوب السودان المترافق مع شح الأمطار مما أشاع المجاعة من جديد في هذا الإقليم البائس.

٢- ونتيجة لكل ذلك، فإن عدد الناس الذين تولى **البرنامج** إطعامهم خلال عام ١٩٩٨، كان الأعلى في أي سنة منفردة حيث بلغ ٧٥ مليون نسمة تقريباً. وشكلت النساء والفتيات أكثر من نصف المستفيدين من معونات **البرنامج**.

٣- وتلقى ثلاثة أرباع هؤلاء المستفيدين المساعدة من خلال المعونة الغذائية الغوثية، وهو ما يقرب من ضعف ما كان عليه هذا العدد عام ١٩٩٧ – فقد قدمت المساعدة إلى ٥٠ مليون نسمة في إطار عمليات الطوارئ وإلى ٦ ملايين نسمة عبر العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وأجاز الكثير من عمليات الطوارئ الضخمة في الجزء الأخير من العام، وسيتواصل تنفيذها في عام ١٩٩٩. وهكذا فإن الشحنات الغذائية الإجمالية **للبرنامج** عام ١٩٩٨، ستظهر زيادة طفيفة على ما كانت عليه عام ١٩٩٧.

٤- وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، كان معظم المستفيدين من أغذية الإغاثة (٤٠ مليون نسمة) من ضحايا الكوارث الطبيعية – أي موجات الجفاف، والفيضانات، وفشل المواسم المحصولية. وللمرة الأولى أيضاً منذ بضعة سنوات، فإن العدد الأكبر من متلقي معونة **البرنامج** الغذائية للإغاثة تركز في آسيا.

٥- وشملت برامج الإغاثة الرئيسية التي قام بها **البرنامج** عام ١٩٩٨ ما يلي:

- *في السودان*، نفذ **البرنامج** أوسع عملية إنسانية قام بها حتى الآن لإلقاء المعونات من الجو بما أتاح له زيادة شحنات المعونة المسلّمة بمقدار عشرة أضعاف، وذلك في سبيل مساعدة ما يقرب من ١,٨ مليون نسمة من ضحايا المجاعة في الجنوب.
- *وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية*، وفر **البرنامج** الأغذية لخمسة ملايين نسمة، بما في ذلك مليونان من الأطفال دون سن السادسة.

أمن الموظفين العاملين في مناطق الأخطار الشديدة

حمل عام ١٩٩٨ في ثناياه الموت لموظفي **البرنامج**. إذ فقد اثنا عشر موظفاً أرواحهم بسبب العنف أو الحوادث. وفي منظمة **الأمم المتحدة** بأسرها يغدو الموظفون الميدانيون أكثر فأكثر هدفاً لأعمال العنف.

وعلى مدى العقد الماضي، فقد **البرنامج** ٤٧ من موظفيه نتيجة الجرائم، أو عمليات إبادة الجنس البشري أو الحوادث المتصلة بالعمل أو الأمراض. ففي رواندا وحدها قضى أربعة عشر من الموظفين نحبهم، ومعظمهم ذهب ضحية موجة الإبادة التي اجتاحت البلاد عام ١٩٩٤. وقُتل الآخرون وهم يؤدون واجبهم في أفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيريا، ومالي، وباكستان، والصومال، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أقام **البرنامج** نصباً تذكارياً في مقره الرئيسي تخليداً لذكرى الزملاء الذين فقدوا أرواحهم وهم يعملون في خدمة الفقراء الجوعى. كما أقام **البرنامج** بمناسبة يوم السلام العالمي احتفالاً تذكارياً لإحياء ذكرى الموظفين الذين قتلوا وهم يؤدون واجبهم في **البرنامج**.

ومن بين الأحداث العنيفة التي شهدها عام ١٩٩٨، إطلاق النيران على طائرة كان **البرنامج** يستخدمها في عملية إغاثة ضحايا الهزات الأرضية في أفغانستان، وذلك عند هبوطها في فايز/أباد. وفي جنوب السودان، اضطر اثنان من موظفي **البرنامج** إلى اللواذ بالفرار للنجاة بحياتهم حينما تعرض موقع لتوزيع الأغذية للهجوم. ولقد كان للمهارات التي اكتسباها أثناء حلقة عمل أمنية في وقت سابق قيمة لا تقدر بثمن عند الترتيب لإجلائهما بسلام. وفي سبتمبر/أيلول، انفجر لغم أرضي بشاحنة في قافلة من قوافل نقل أغذية **البرنامج** في رواندا. وفي أنغولا، قتل سائق يعمل مع بعثة مراقبي **الأمم المتحدة** في البلاد في كمين نصب لقافلة مشتركة بين البعثة المذكورة **والبرنامج** في سبتمبر/أيلول؛ وفي ١٩٩٨/١٢/٢٦، أُسقطت طائرة من طراز سي-١٣٠ مستأجرة لبعثة المراقبين بالقرب من هوامبو، مما أدى إلى مقتل كل ركابها الأربعة عشر على الحدود؛ وبعد أسبوع من ذلك، أسقطت طائرة ثانية تابعة للبعثة ومن النوع ذاته مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص، بينهم أحد مراقبي الرحلات الجوية في **البرنامج**.

وبالتعاون الوثيق مع منسق **الأمم المتحدة** للأمن، نفذ **البرنامج** عدة عمليات لإجلاء موظفي الإغاثة التابعين **للأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية خلال عام ١٩٩٨. وشملت عمليتان نفذتا في أسمرا وكينشاسا إجلاء ما مجموعه ١٧٩ شخصاً من منطقة الخطر. كما أجلي الموظفون من الصومال حينما هددت مياه الفيضانات بمحاصرتهم.

وتقول المديرة التنفيذية "إن علم **الأمم المتحدة** مع الأسف، لم يعد قادراً على حماية عمال المعونة الإنسانية". وتمضي إلى القول "إن عمال المعونة في **الأمم المتحدة**، ليسوا مجردين من السلاح، بل أنهم يحاولون مد يد العون. وكممثلين **للأمم المتحدة** فمن الواجب أن يتمتعوا بالحصانة، كما ينبغي فرض العقاب الصارم على من يلحق الأذى بهم. ويجب أيضاً أن تُجبر السلطات في تلك البلدان بدورها على دفع الثمن إذا لم تتخذ التدابير لإنهاء العنف. وليس ذلك حلاً سهلاً يثير الحماسة، ولكن على المجتمع الدولي أن يبدأ من نقطة ما لأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر".

وأمام تزايد العنف الموجه نحو موظفيه، فقد أنشأ **البرنامج** فريق مهمات خاص لتعزيز التدابير الأمنية. وسينفذ **البرنامج** برنامجاً تدريبياً خاصاً عام ١٩٩٩، لكل الموظفين. ويعنى البرنامج التدريبي، المكمّل لبرنامج نفذه منسق **الأمم المتحدة** للأمن، بقضايا مثل أمن قيادة المركبات، والاتصالات الميدانية، ومعالجة الإجهاد العصبي، وأمن القوافل والمطارات، والإسعافات الأولية.

كما سيواصل فريق المهمات تعزيز التنسيق مع منسق **الأمم المتحدة** للأمن ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى. وقد احتل **البرنامج** موقع الصدارة بالفعل في هذا الصدد حين وضع معايير دنيا للاتصالات الأمنية لكل عمليات **الأمم المتحدة** الإنسانية، بالاشتراك مع منسق **الأمم المتحدة** للأمن، **ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية**، **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، **ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة**. كما توصل **البرنامج** إلى اتفاق عام مع المنظمات غير الحكومية لتوفير المساعدة على أساس مبدأ استرداد التكاليف لتيسير إجلاء موظفي تلك المنظمات عند الضرورة.

إن **البرنامج** مصمم على ضمان سلامة موظفيه إلى أقصى حد ممكن. إلا أن على البلدان المضيفة أيضاً أن تقر بأن الأمن والسلامة ليسا موضوعاً للمساومة وأن **البرنامج** سيوقف عملياته في أي بلد إذا ما تعرض موظفوه لأخطار شديدة.

على أن ما لا تريده وكالات الإغاثة هو، التوجه نحو استخدام قوات الأمن المسلحة. فاستخدام الحراس المدججين بالسلاح يخفي الفارق القائم بين الوكالات الإنسانية وقوات حفظ السلام مما يخلق المزيد من المشكلات.

وتعلق المديرة التنفيذية بقولها "إن من سخريات الأقدار المحزنة أن يغدو - عمال الإغاثة الإنسانية، ممن يعدّون من أبطال الحياة الواقعية وبطلاتها- عرضة للمخاطر على نحو لم يسبق له مثيل". وتؤكد المديرة التنفيذية "إننا سنبذل كل ما في وسعنا لحمايتهم كي يمكن لهم مواصلة إنقاذ الأرواح البشرية".

- وفي أكبر عملية طوارئ في تاريخه، قدم **البرنامج** الغذاء لأكثر من ١٩ مليون نسمة في *بنغلاديش* التي عانت من أسوأ فيضانات مرت بها منذ أكثر من ١٠٠ عام.
- *وفي الصين*، نفذ **البرنامج** أول عملية إغاثة طارئة له هناك لتلبية الاحتياجات الغذائية الحادة لنحو ٥,٨ مليون نسمة من ضحايا أسوأ فيضانات تشهدها البلاد منذ عام ١٩٥٤.
- وفي أغسطس/آب ١٩٩٨ عاد **البرنامج** إلى *إندونيسيا* لمساعدة المعانين بشدة من تضافر الجفاف والأزمة الاقتصادية ضدهم.
- وفي نوفمبر/تشرين الثاني، كان **البرنامج** أول وكالات الإغاثة في البدء بعمليات واسعة لتوزيع الأغذية على ضحايا الإعصار ميتش. وقدم **البرنامج** إجمالاً المساعدات الطارئة لنحو ١,١ مليون نسمة في كل من السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وهي أشد البلدان تضرراً.

٦- وسواء أكانت الموجة الأخيرة من الأزمات في عام ١٩٩٨، ترجع إلى ظاهرة النينيو، أو إلى الانهيار الاقتصادي، أو إلى الصراعات والحروب الأهلية، فإن الحاجة تدعو إلى مواصلة تقديم مساعدات **البرنامج** لتثبيت أوضاع الشرائح الأشد ضعفاً ومساندة عملية الإنعاش الطويلة.

٧- ورغم أن أنشطة الطوارئ التي نفذها **البرنامج** قد احتلت العناوين الرئيسية الفقر المدقع في وسائل الإعلام، فإنه مايزال هناك نحو ٨٣٠ مليون نسمة ممن يعانون من سوء التغذية المزمن في مختلف أنحاء العالم يرزحون تحت كلبوس وهؤلاء الناس هم محط مساعدات **البرنامج** الإنمائية. إلا أن الانخفاض المتواصل في الموارد المخصصة للتنمية قد أضر بشدة بقدرة البرنامج الإنمائي في **البرنامج** على مساعدة المعانين من الجوع المزمن. ففي عام ١٩٩٨ بلغت قيمة النفقات التشغيلية المرصودة للتنمية ٢٥٤ مليون دولار وهو أدنى مستوى لها منذ أكثر من ٢٠ عاماً. (بسبب مساهمة إضافية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية وردت قبيل نهاية العام، فإن المساهمات الكلية للأنشطة الإنمائية شهدت انخفاضاً طفيفاً عن المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٧، إلا أن الجانب الأعظم من هذه الموارد الإضافية لن يستخدم إلا في عام ١٩٩٩).

٨- وعليه، فإن عدد المستفيدين من مساعدات **البرنامج** الإنمائية هبط بشدة عام ١٩٩٨، ليبلغ ١٨,٤ مليون نسمة.

٩- وأسهمت عوامل أخرى أيضاً في انخفاض عدد المستفيدين من المساعدة الإنمائية، بما في ذلك:

- الإنهاء التدريجي لمساعدات **البرنامج** في بعض البلدان؛
- تعطل الأنشطة الإنمائية في البلدان المنكوبة بالكوارث الطبيعية؛
- استمرار العوائق المتصلة بالإدارة الوطنية والقدرة الفنية لتنفيذ المشروعات في أفقر البلدان.

١٠- وهكذا، وعلى الرغم من أن مجموع المساهمات المقدمة إلى **البرنامج** عام ١٩٩٨ بلغ ١,٧ مليار دولار، أي بزيادة بمقدار الثلث عما كانت عليه عام ١٩٩٧، فإن هذه الزيادة برمّتها ترجع إلى المساهمات التي قُدمت استجابة للنداءات العديدة للحصول على مساعدات للطوارئ – فقد تولى **البرنامج** أمر ٧٠ في المائة تقريباً من معونة الإغاثة العالمية عام ١٩٩٨، أي بزيادة عن نسبة الـ ٦٠ في المائة التي شهدها عام ١٩٩٧. وكانت الولايات المتحدة هي أولى الجهات المانحة إذ تقدمت بأكثر من نصف مجموع المساهمات.

١١- ورغم الزيادة الكلية في المساهمات، فإن الموارد عجزت عن مواكبة الارتفاع الحاد في متطلبات المعونة الغذائية. كما تعرقلت العديد من عمليات الإغاثة في **البرنامج** بسبب نقص الموارد.

البرنامج في أرقام – عام ١٩٩٨

ساعد البرنامج ٧٤,٨ مليون من أشد الناس فقراً في العالم

٤٠,١ مليون عانوا من الجفاف أو الكوارث الطبيعية

١٦,٣ مليون من ضحايا النزاعات البشرية

١٨,٤ مليون تلقوا المساعدة الإنمائية

بلغ مجموع الكميات التي شحنها البرنامج أو اشتراها محلياً ٨٢٥ ٢ مليون طن

٧٧٣ ألف طن لمشروعات التنمية

١,٥٦٣ مليون طن لعمليات الطوارئ

٤٨٩ ألف طن لعمليات الإغاثة الممتدة

بلغ مجموع النفقات التشغيلية ٢٣٨ ١ مليون دولار

٢١ في المائة من النفقات التشغيلية كان لأنشطة التنمية

٧٩ في المائة من النفقات التشغيلية كان لأنشطة الإغاثة

٦٠ في المائة من النفقات التشغيلية كان لأنشطة الإغاثة والتنمية أنفق في أقل البلدان نمواً

٩٠ في المائة من النفقات التشغيلية كان لأنشطة الإغاثة والتنمية أنفق في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

٥٠ في المائة من النفقات التشغيلية للأنشطة الإنمائية أنفق في أقل البلدان نمواً

٨٩ في المائة من النفقات التشغيلية للأنشطة الإنمائية أنفق في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

بلغت قيمة الموارد التي تلقاها البرنامج ٧٢٧ ١ مليون دولار

٣٤٦ مليون دولار مساهمات للمشروعات الإنمائية

٠٢٧ ١ مليون دولار لعمليات الطوارئ (بما في ذلك حسابات الاستجابة العاجلة والعمليات الخاصة)

٣٢٢ مليون دولار مساهمات لعمليات الإغاثة الممتدة

٣٢ مليون دولار مساهمات ثنائية وغيرها

الأنشطة الجارية في عام ١٩٩٨

١٩ بلداً ببرامج قطرية، تمثل مستوى من الموارد المعتمدة قدره ١,٤ مليار دولار

١٢٥ مشروعاً إنمائياً (بما في ذلك الأنشطة المنفّذة ضمن البرامج القطرية المجازة) بنفقات تشغيلية قدرها ٢٥٤,٣ مليون دولار

٦٠ عملية طوارئ بنفقات تشغيلية قدرها ٦٩٧ مليون دولار

٢٣ عملية من عمليات الإغاثة الممتدة وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش بنفقات تشغيلية قدرها ٢١٨,٥ مليون دولار

الالتزامات الجديدة التي أجيزت عام ١٩٩٨

٨ برامج قطرية جديدة تمثل مستوى من الموارد المعتمدة قدره ٢١٤ مليون دولار و ٠٠٠ ٥٤٥ طن

٣٤ مشروعاً إنمائياً جديداً (بما في ذلك أنشطة منفّذة ضمن البرامج القطرية المجازة) و ٣٩ تعديلاً في الميزانية بالتزامات قدرها ٣٢٦ مليون دولار و ٠٠٠ ٨٣٩ طن

٥١ عملية طوارئ جديدة، بقيمة ١,١ مليار دولار و ١٠٨ ٠٦٧ ٢ أطنان

١٢ عملية جديدة من العمليات الممتدة للإغاثة أو للإغاثة والإنعاش، بقيمة ٣٢٣ مليون دولار و ٥٧٣ ٦٢٨ طناً

١٢- وفي مايو/أيار عام ١٩٩٨، انضم الرئيس الإيطالي أوسكار لويجي سكالفارو إلى المديرة التنفيذية كاثرين بيرتيني، وممثلي الدول الأعضاء في **البرنامج** ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى المتمركزة في روما، وموظفي **البرنامج** للمشاركة في مراسم افتتاح المقر الرئيسي الجديد **للبرنامج**.

العمليات في مختلف أنحاء العالم

١٣- في عام ١٩٩٨، قدم **البرنامج** المعونة الغذائية للأنشطة المنفذة في ٨٠ بلداً. وفي بلد واحد آخر، وفر **البرنامج** المساندة الفنية لبرنامج المعونة الغذائية الوطني في ذلك البلد.

١٤- وواصلت ***منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى*** تلقي النصيب الأكبر من مساعدة **البرنامج** حيث حصلت على- ٥٣ في المائة من مجموع النفقات التشغيلية **للبرنامج** عام ١٩٩٨. وفي العديد من أرجاء أفريقيا، كان عام ١٩٩٨ عاماً عسيراً على نحو خاص -. فبسبب الكوارث الطبيعية والصراعات الأهلية على حد سواء، ظلت الاحتياجات من الإغاثة مرتفعة، إذ شكلت نسبة تزيد على أربعة أخماس النفقات التشغيلية **للبرنامج** في الإقليم.

١٥- وتابع **البرنامج** توفير المساعدات الواسعة إلى ١,٤ مليون نسمة من ضحايا النزاع في ***إقليم البحيرات الكبرى*** (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا) للعام الرابع على التوالي. وكانت العمليات الإنسانية بالغة الصعوبة بفعل القلاقل المتكررة. وينطبق ذلك خصوصاً على المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث اضطرت الوكالات الإنسانية إلى وقف أنشطتها اعتباراً من شهر أغسطس/آب عام ١٩٩٨، كما ينطبق على رواندا، حيث أدى انفلات حبل الأمن بين أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني إلى زيادة عدد النازحين بنسبة خمسة أضعاف بحيث وصل إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة.

١٦- وألحقت الفيضانات المدمرة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ الخراب بالخط الحديدي الرئيسي المنطلق من دار السلام في ***تنزانيا***، وهو الطريق الذي تسلكه معظم شحنات أغذية الإغاثة المتوجهة نحو بوروندي، ورواندا، وغربي تنزانيا. وفي غضون ٣٠ يوماً، أنشأ **البرنامج** وحدة نقل جديدة في دودوما، مجهزة بمرافق تخزين متنقلة، وخط فرعي مستقل، ومنطقة واسعة لوقوف الشاحنات التي حلت محل العربات الحديدية القادمة من دار السلام. وعبر هذه الجهود، تمكن **البرنامج** من المحافظة على المستوى ذاته من تدفق الشحنات، والبالغ - ١٥ ٠٠٠ طن شهرياً - دون انقطاع ودون زيادة في تكاليف النقل الإجمالية.

١٧- وأدت المعارك التي نشبت في ***جمهورية الكونغو*** إلى انقطاع حركة الخطوط الحديدية من بوينتي نوار، حيث يخزن **البرنامج** أغذيته، مما دفع به إلى إنشاء خط جوي مؤقت لشحن الأغذية إلى برازافيل، لتنقل من هناك بالصنادل إلى كينشاسا.

١٨- وألقى تجدد المعارك في ***أنغولا*** والعودة إلى مساعدات الطوارئ بظلاله على جهود **البرنامج** في ميدان الإعمار وإعادة الاستيطان. ومن أصل ٣٥٠ ٠٠٠ مستفيد من **البرنامج**، شكلت المجموعات الضعيفة بما في ذلك الأيتام، وضحايا الألغام، والأطفال المعانين من سوء التغذية نسبة تقرب من النصف.

١٩- كما كُبحت خطط التأهيل الخاصة بنحو ١,٧ مليون نسمة من اللاجئين، والعائدين، والنازحين في ***إقليم ليبيريا*** (كوت ديفوار، غانا، وغينيا، وليبيريا، وسيراليون) بسبب تجدد النزاع. وظل توفير مساعدات الإغاثة مقصوراً على بضعة مناطق في سيراليون بسبب العنف الواسع الذي أوقف كل الجهود الإنسانية من يوليو/تموز ١٩٩٧ إلى مارس/آذار ١٩٩٨. وانخفض الإنتاج الزراعي بشدة في مناطق الريف، وسيظل هذا البلد معتمداً على المعونة الغذائية طيلة عام ١٩٩٩.

٢٠- وضمن ليبيريا، أعاد **البرنامج** تنظيم سلسلة النقل بأكملها من منروفيا إلى مختلف نقاط التسليم. ودعت الحاجة إلى إصلاح المستودعات، وأُنشئت ورشة لصيانة الشاحنات التسع والثلاثين التي يستخدمها **البرنامج** في البلاد. وبدأ العمل في مشروع ضخم لإصلاح الطرق والدروب في الشمال الغربي من ليبيريا، بما في ذلك ٢٥٠ كيلو متراً من طرق الموسم الجاف بين غبانبغا وفونيجاما/ كولاهون. وسيساعد ذلك في التعجيل بوتيرة إعادة اللاجئين الليبيريين إلى ديارهم، والتي تباطأت بسبب الوضع المزري لمرافق البلاد الأساسية.

٢١- واندلعت الحرب الأهلية في ***غينيا-بيساو*** في يونيو/حزيران، مما أدى إلى نزوح ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة قدّم لهم **البرنامج** الحصص الغذائية الطارئة. وأتاحت اتفاقية السلام المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، القيام بأنشطة محدودة لإعادة التوطين والإصلاح، بما في ذلك مشروعات الغذاء مقابل العمل الرامية إلى إصلاح المرافق الأساسية مثل مرافق الإصحاح، وأنشطة التغذية المدرسية وصحة الأمومة والطفولة، التي كانت قيد التشغيل قبل نشوب الصراع.

٢٢- وفي ***أفريقيا الجنوبية***، أدت الأحوال المناخية الرديئة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات معاً، إلى خفض إنتاج الأغذية مما تطلب تقديم مساعدات غذائية طارئة في موزمبيق وتنزانيا وزامبيا. وفي مدغشقر بدد الجراد المحاصيل. واضطلعت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في إقليم أفريقيا الجنوبية بدور حاسم في المساعدة على توجيه المعونة الغذائية بصورة أفضل، مما أتاح بالتالي تركيز مساعدات الطوارئ في الإقليم بشكل أكبر على جهود إعادة التأهيل والإنعاش، بما في ذلك، توفير "شبكات الأمان".

٢٣- وعلى الجانب الإنمائي، أُجيزت ستة برامج قطرية في الإقليم في عام ١٩٩٨ (إثيوبيا، وكينيا، وملاوي، ومالي، والنيجر، والسنغال)، ودرست خمسة مخططات إستراتيجية قطرية (بوركينا فاسو، وبنين، وتشاد، وغينيا، وأوغندا).

٢٤- وفي ***الصومال***، تفاقمت آثار الجفاف والفيضانات معا بفعل الحرب الأهلية والصراعات الفئوية. وأدى الجفاف إلى فشل المحصول الرئيسي لعام ١٩٩٧ (يوليو/تموز - أغسطس/آب) في مناطق باي وباكول، التي توفر عادة الغذاء للصومال، مما أدى إلى نزوح هائل للسكان بحثاً عن الأغذية في مناطق شيبلي الدنيا والوسطى وجوبا. كما ألحقت الأمطار الغزيرة في أواخر عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨، وهي أسوأ ما شهدته الصومال منذ ٣٦ عاماً، المزيد من الخراب بقدرة البلاد على الإنتاج الغذائي. وتضررت طاقة الاستيراد بشدة أيضاً بفعل حظر عمليات تصدير الماشية التي تعتبر مصدراً رئيسياً لعائدات النقد الأجنبي. ونتيجة لذلك مايزال هناك عدد متصاعد من الصوماليين يعتمد على المساعدات الغذائية. غير أن الوضع ليس قاتما بأكمله. فبعض مناطق البلاد تنعم بسلام نسبي، وبفضل التصميم الملحوظ الذي تبديه المجتمعات المحلية لاستعادة الأوضاع الطبيعية فقد تمكن **البرنامج** من الشروع في برنامج للإنعاش والإحياء، بما في ذلك، إعمار الآبار، والبرك، وشبكات الري، وإصلاح المدارس الابتدائية والمستوصفات.

٢٥- وفي العادة تستورد نسبة تقرب من ٨٥ في المائة من المعونة الغذائية إلى **إثيوبيا** عبر مينائي عصب ومصوّع في إريتريا. وأدى اندلاع المعارك بين إريتريا وإثيوبيا في مايو/أيار ١٩٩٨ إلى تحويل شحنات المعونة الغذائية الموجهة إلى إثيوبيا نحو جيبوتي، وهو ما أدى إلى اكتظاظ شديد في مرافق الميناء والنقل. وزاد **البرنامج** من طاقته التخزينية ضمن ضواحي الميناء وخارجها لاختصار الوقت الذي تقضيه السفن في الميناء وللتقليل من حوادث انقطاع عمليات التفريغ. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ **البرنامج** أسطولاً مخصصا من الشاحنات - في إطار نظام نقل المعونة الغذائية - يتألف من

١٢٠ إلى ٢٥٠ شاحنة للنقل البعيد (يتباين العدد وفقاً لمتطلبات الشحن في **البرنامج**) تابعة للقطاع الخاص، وذلك لنقل إمدادات الإغاثة من جيبوتي إلى مواقع ضمن إثيوبيا. ووضعت مرافق تخزين **البرنامج** في جيبوتي ونظام نقل المعونة الغذائية تحت تصرف كل وكالات **الأمم المتحدة** وغيرها من وكالات الإغاثة العاملة في إثيوبيا، واستخدمت من جانب **وكالة المعونة الأوروبية** لإعادة نقل المعونة الغذائية عام ١٩٩٨. كما أبرمت اتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لاستخدام المرافق المذكورة.

المجاعة تجتاح جنوب السودان من جديد

نفذ **البرنامج** أضخم عملية إنسانية له لإلقاء المعونات الغذائية من الجو في عام ١٩٩٨، حينما أدت المواسم الرديئة والمعارك الطاحنة في جنوب السودان إلى تفشي المجاعة ونزوح السكان بأعداد ضخمة. وقد كان الوصول إلى الإقليم محدوداً بسبب القيود الحكومية في مطلع العام، وتصاعد المعارك، والأمطار الغزيرة، مما غدا معه السير متعذراً في الدروب الرديئة أصلاً. ومع ذلك، تمكن **البرنامج** من تسليم نحو ١١٦ ٠٠٠ طن من أغذية الإغاثة خلال العام. وقدمت المملكة المتحدة والولايات المتحدة مساهمات مهمة في هذه الجهود.

وانصبت جهود **البرنامج** على إقليم بحر الغزال الأشد تضرراً، حيث يعيش ٧٠ في المائة من المستفيدين من **البرنامج**. وأتاح اتفاق لوقف النار في يوليو/تموز ١٩٩٨ **للبرنامج** أن يزيد بشكل كبير من تسليم أغذية الإغاثة. وفي ذروة الأزمة، بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، وصلت معونات **البرنامج** إلى ١,٨٥ مليون من المستفيدين.

وللتصدي لحالة طوارئ على هذا المستوى، فقد أنشأ **البرنامج** فريق مهمات خاص في يوليو/تموز بالاعتماد على موظفي **البرنامج** في المكاتب القطرية وفي المقر الرئيسي. وضم فريق المهمات خبراء في النقل والإمداد، وتقدير الاحتياجات، وحشد الموارد، والاتصالات، والموارد البشرية. واستخدم الفريق بشكل واسع نظم الاتصالات المعززة في **البرنامج**، وحافظ على اتصالات يومية عبر المكالمات الفضائية متعددة الأطراف مع الموظفين في الميدان. وظلت الجهات المانحة والشركاء المنفذون على إطلاع كامل على الوضع من خلال نشرات المعلومات اليومية والتقارير الشهرية.

وزاد **البرنامج** من حجم أسطوله الجوي من خمس طائرات إلى ثماني عشرة طائرة لتسليم المعونة الغذائية من قواعد **البرنامج** الجوية في لوكيشوكيو ونيروبي (كينيا) والأبيض والخرطوم (السودان). ووفرت عدة بلدان أوروبية المزيد من الطائرات والموظفين التقنيين من قواتها الجوية. وتم استكمال الشحنات الجوية بجهود الصنادل النهرية، المنطلقة من شمال السودان، والقوافل البرية العاملة من كوبوكو (أوغندا) ولوكيشوكيو (شمال كينيا).

وبحلول نهاية العام كان هناك أكثر من ١٣٠ موظفاً **للبرنامج** في الميدان يتولون تسليم الأغذية ومراقبة توزيعها وضمان التوجيه المناسب لمساعدات **البرنامج**.

وبفضل جهود الإغاثة فقد تحسن الوضع التغذوي الشامل بصورة ملحوظة. وتبين من مسح أجرته منظمة غير حكومية، أن المعدلات الشاملة لسوء التغذية في آجيب، وهي من أشد المناطق معاناة، قد انخفضت من ٨٠ في المائة في يوليو/تموز ١٩٩٨ إلى ٢٤ في المائة بحلول أوائل يناير/كانون الثاني ١٩٩٩. ومع ذلك، فإن نحو نصف مجموع الأطفال، في بعض المناطق، كانوا ما يزالون يعانون من سوء التغذية بحلول نهاية العام. ورغم اتفاقات وقف إطلاق النار، فقد ظل الأمن مزعزعاً، بينما واصلت الفيضانات والمرافق الأساسية البرية الرديئة عرقلة جهود الإغاثة.

ومن سخريات القدر، أن موسم الحصاد أكتوبر/كانون الأول ١٩٩٨، كان يمكن أن يكون طيباً لولا أن معظم السكان الذين نزحوا بسبب الصراع عجزوا عن الاستفادة من هذه الفرصة، إذ تعذر عليهم الوصول إلى الأراضي المزروعة. وهكذا فإن الأمر مازال يتطلب تقديم المعونة الغذائية. وشرع **البرنامج** ببرامج لإصلاح الطرق، والخطوط الحديدية، والصنادل في الإقليم بغية خفض تكاليف نقل المعونة الغذائية الطارئة.

ورغم أن الجفاف والفيضانات زادت من تفاقم معاناة السكان في جنوب السودان، فإن النزاع الدائر هو في أصل ما تواجهه البلاد من صعوبات. وتقول المديرة التنفيذية في بيان صحفي في ديسمبر/كانون الأول "إن السلطات تتحمل المسؤولية الأخلاقية في ضمان استتباب السلام". وتضيف قائلة "تلك هي الطريقة الوحيدة التي يستطيع فيها السودانيون أن يستعيدوا قوتهم، وأن يبدأوا سيرهم على الطريق الطويل للانتعاش".

٢٦- وظل العدد الأكبر من متلقي المساعدة الإنمائية يتمركز في ***آسيا***. على أن أضخم عمليات الطوارئ في عام ١٩٩٨ نفذت بدورها في هذا الإقليم.

٢٧- ورداً على الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل، فقد وفر **البرنامج** مساعدات طوارئ إلى ١٩ مليون نسمة من ضحايا الفيضانات في ***بنغلاديش*** و٥,٨ مليون نسمة من ضحايا الفيضانات في الصين.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

في عام ١٩٩٥، ألحقت سلسلة من الكوارث الطبيعية المترافقة مع صعوبات اقتصادية حادة، أضراراً كبرى بالإمدادات الغذائية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ويرى **البرنامج** أن البلاد ضحية "مجاعة بطيئة الوتيرة" – ويجهد السكان للصمود عاماً بعد آخر، إلا أن العديد منهم يعجزون عن ذلك. ويعيش معظم الأطفال في وضع مزعزع يغدو فيه أي مرض أو نقص غذائي خطراً يتهدد حياتهم.

وتشتمل سياسات **البرنامج** على تفقد موظفي رصد لمواقع توزيع المواد الغذائية لضمان وصول هذه المواد إلى المستفيدين المقصودين. وخلال زيارة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في أبريل/نيسان، أبلغت المديرة التنفيذية السلطات الحكومية إلى أن **البرنامج** سيضطر إلى وقف عملياته في الأقسام التي لا يسمح فيها **للبرنامج** برصد توزيع الأغذية. ونتيجة لذلك فقد قام **البرنامج** بخفض نطاق عملياته في مايو/أيار، لتقتصر على ١٧١ محافظة من محافظات البلاد البالغ عددها ٢١١ محافظة.

واتخذ **البرنامج** هذه الخطوة بتردد كبير، إذ أنها تعني أن نحو ثلاثة أرباع المليون نسمة، معظمهم من النساء والأطفال، لن يحصلوا من المجتمع الدولي على الأغذية التي تمس حاجاتهم إليها. إلا أن على **البرنامج** أن يكون قادراً على التأكيد لجهاته المانحة أنه تمكن من أن يرصد المعونة الغذائية المقدمة عن طريقه.

وطبقاً لما خلص إليه أول مسح تغذوي في البلاد ينفذ على أساس العينة العشوائية، قام به **البرنامج**، **ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)**، **والاتحاد الأوروبي** في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، وجد أن ١٦ في المائة من صغار الأطفال يعانون من الهزال، أو سوء التغذية الحاد، وأن ٦٠ في المائة منهم مصابون بسوء التغذية طويل الأجل. ويعني ذلك، أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تندرج في عداد البلدان ذات المعدلات القصوى لسوء التغذية في العالم. وعلى عكس معظم البلدان الأخرى، فإن معدلات سوء التغذية في صفوف الفتيان أعلى منها في صفوف الفتيات.

واستخلص ثمانية عشر فريقاً، يقود كل منها موظف دولي من إحدى الهيئات الثلاث القائمة بالمسح، عينات بلغ مجموعها ٣ ٦٠٠ أسرة في ١٣٠ محافظة في ثمان من مقاطعات البلاد التسع.

وتعتبر نتيجة المسح القائلة بأن سوء التغذية الحاد متفش في صفوف الأطفال في المراحل الحاسمة من نموهم، بما في ذلك نمو أدمغتهم، أمراً مقلقاً للغاية، ويشير إلى أن القدرات البدنية والعقلية لهذا الجيل من الأطفال ستتضرر بصورة لا مجال لإصلاحها.

وبحلول نهاية العام قدم **البرنامج** المساعدة إلى أكثر من خمسة ملايين من المستفيدين. وعرقلت مشكلات توفير الموارد بعض جوانب العملية. فقد تألفت المساهمات أساساً من الحبوب، وكان هناك نقص حاد في البقول، والزيوت، والأغذية المخلوطة اللازمة لتكوين تشكيلة غذائية متوازنة. كما لم ترد مساهمات من الرقائق الغنية بالبروتينات. وكان من المزمع تقديم هذه القطع كوجبة خفيفة إلى ١,٦ مليون من التلاميذ لمساعدتهم على التركيز والتعلم. واتخذت الآن ترتيبات جديدة للحصول على الرقائق من مصنع محلي.

وفي نوفمبر/تشرين، الثاني افتتح مصنع في بيونغ يانغ بمساعدة **البرنامج** لإنتاج الأغذية المخلوطة الغنية بالطاقة والبروتينات، والمغذيات الدقيقة، لتوزيعها على الأطفال. ووفقاً للتقديرات، فإن إنتاج الأغذية المخلوطة محلياً، عوضا عن استيرادها، سيؤدي إلى خفض تكلفة توريد هذه السلعة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٥٠ في المائة. ويزود **البرنامج** المصنع بالسلع الغذائية الأساسية – وهي الذرة والصويا – والسكر، بينما تقدم **منظمة اليونيسيف** الفيتامينات والمعادن اللازمة لدعم الأغذية المخلوطة. وتقدم الحكومة اليد العاملة، والإدارة، ومواد الطاقة الضرورية لتشغيل المصنع.

٢٨- وفي ***أفغانستان***، أدت هزتان أرضيتان قويتان، الأولى في فبراير/ شباط والثانية في يونيو/حزيران، إلى مقتل أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص. وتمثلت الأولوية القصوى في توفير بنود الطوارئ والملاجئ المؤقتة للأسر التي فقدت كل ما لديها، بما في ذلك مؤن الطعام التي دفنت تحت أطنان من الركام والطين. واستخدم **البرنامج** وشركاؤه من وكالات الإغاثة، بما في ذلك وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، طائرات الهليكوبتر في إنقاذ الناجين ونقل إمدادات الطوارئ، مثل الأدوية، والخيام، والأغطية إلى الإقليم المنكوب.

٢٩- وتواصلت عمليات تقديم الأغذية للاجئين والنازحين في كل من ***أفغانستان، وكمبوديا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وسريلانكا***.

٣٠- واستمرت أنشطة إعادة الإعمار في طاجيكستان، حيث يوفر مشروع رائد المساعدة للمستفيدين لإنتاج محاصيلهم الغذائية بأنفسهم.

٣١- وحظيت تغذية الأطفال والأمهات في المراحل الحرجة من أعمارهم بالأولوية بالنسبة لمساعدات **البرنامج** في آسيا، وذلك من خلال المشروعات الإنمائية في ***بهوتان، والهند، وباكستان، وفيتنام***. وفي الهند، أوكل مشروع رائد للنساء القبليّات مسؤولية إنتاج وتجهيز أغذية مخلوطة خاصة باستخدام تكنولوجيا بسيطة وزهيدة التكلفة. وعززت هذه المبادرة من مهارات النساء وثقتهن ودخولهن. وفي بهوتان، حيث تحول التضاريس الجبلية دون حضور العديد من الأطفال إلى المدرسة كل يوم، فقد وفر **البرنامج** سلعا غير غذائية لتحسين الظروف المعيشية في وحدات إقامة التلميذات في المدارس الداخلية، لتشجيع المزيد من الفتيات على الاستفادة من المرافق التعليمية.

٣٢- وفي مشروع النهوض بأحوال المجموعات الضعيفة في بنغلاديش، تساعد معونة **البرنامج** الغذائية النساء الفقيرات على اكتساب المهارات بحيث يعتمدن على أنفسهن. وفي مبادرة جديدة سينتقل هذا المشروع إلى نهج جهوي أقوى، من خلال التعاون مع مشروع التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة الذي ينفذه **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، مما يوفر مسالك جديدة للمستفيدين لتعزيز أمنهم الغذائي.

٣٣- وبناء على طلب حكومة ***بابوا غينيا الجديدة***، وبمساندة ثنائية من حكومة استراليا، شرع **البرنامج** في أول نشاط محدد له في ميدان المساعدة الفنية. ويهدف **البرنامج** إلى تعزيز قدرة الحكومة على القيام ببرنامج للمساعدات الغذائية الطارئة يشمل نحو مليون نسمة ممن فقدوا محاصيلهم بسبب الجفاف والصقيع، وذلك من خلال استخدام الأغذية الموفرة ثنائياً أو التي تشتريها الحكومة. وجاءت مساعدة **البرنامج** على شكل توفير خبير اقتصادي في الأمن الغذائي، وموظف للنقل والإمداد، وخبير في تصميم المشروعات وفي توجيه المعونة. وساعد هؤلاء الموظفون، بدعم من المكتب المحلي **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، الحكومة في إجراء عمليات تقدير الاحتياجات، وصياغة خطط التوزيع، وإعداد عقود الشراء والنقل. كما ساعدوا الموظفين الحكوميين على تنظيم عمليات مناولة شحنات المعونة الغذائية السائبة الضخمة.

٣٤- ***وفي أوروبا ورابطة البلدان المستقلة***، كان التركيز على تعزيز الإنعاش وإعادة التأهيل، وذلك كخطوة تمهيدية لإنهاء مساعدات **البرنامج**.

٣٥- وفي ***القوقاز***، تابع **البرنامج** التحول نحو مرحلة الإنعاش، ونفذ أنشطة جديدة للغذاء مقابل العمل، بما في ذلك إعمار المباني والمصانع، وإصلاح الطرق، وأنابيب المياه والمجاري والتدفئة، وقنوات الري والصرف. وأُقفلت الوحدة الاستشارية للنقل والإمداد في القوقاز في يونيو/حزيران بعد أن ساعدت على إصلاح نظام النقل الحديدي في الإقليم.

٣٦- وكجزء من استراتيجية إنهاء المعونات في ***البوسنة والهرسك***، المقرر تنفيذها في يونيو/حزيران ١٩٩٩، يتابع **البرنامج** التركيز على أنشطة الإعمار لتسهيل النقل السلس للمسؤوليات إلى نظام الرعاية الاجتماعية الحكومي.

٣٧- ومع تفاقم أزمة ***كوسوفو***، فقد نفذ **البرنامج** عملية طوارئ إقليمية لتوفير المعونة الغذائية لما مجموعه ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والنازحين، الذين حوصر الكثير منهم بفعل القتال الذي اندلع في مارس/آذار ١٩٩٨. واضطر الكثيرون نتيجة تصاعد القتال في نهاية العام إلى الفرار من ديارهم والاستغاثة بالمنظمات الإنسانية مثل **البرنامج**. وقد قام **البرنامج** بتوسيع مكتبه في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للعناية بأمر أزمة كوسوفو، بالإضافة إلى الحفاظ على برنامجه الخاص باللاجئين في ***البوسنة والهرسك وفي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية***.

الطبيعة تفلت من عقالها – وأفعال الإنسان تزيد الأمر تفاقماً

لم تكن الكوارث الطبيعية الهائلة التي شهدها عام ١٩٩٨ – في الصين وبنغلاديش وأمريكا الوسطى، عرضاً فحسب لقوة الطبيعة. فلقد خلفت هذه الكوارث آثاراً مدمرة على وجه خاص لأن التدهور البيئي أدى إلى تزايد ضعف المجتمعات المحلية، وفي كل حالة كان الفقراء هم الأكثر معاناة.

ففي الصين أسفرت الأمطار المتواصلة بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول عن أسوأ فيضان يشهده إقليم نهر يانغتزي منذ عام ١٩٥٤، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص، وتدمير خمسة ملايين منزل، ونزوح ما يزيد على ٢٢٣ مليون نسمة – هم خمس سكان البلاد – عن ديارهم في ٢٩ مقاطعة. ومما زاد من الآثار المفجعة للفيضانات أن حوض نهر يانغتزي فقد ٨٥ في المائة من غاباته بسبب عمليات قطع الأشجار والتوسع العمراني. وبفعل دروس هذه الكارثة، قررت بعض المقاطعات الآن حظر قطع الأشجار، وبدأت حملات لإعادة التشجير، وأغلقت شركات الأخشاب.

وتصدياً للكارثة، فقد شن **البرنامج** أولى عمليات الإغاثة الطارئة له في الصين. وبلغت قيمة هذه العملية ٩٠,٩ مليون دولار للمساعدة في تلبية الاحتياجات الشديدة للمعونة الغذائية الطارئة لنحو ٥,٨ مليون نسمة من الضعفاء في أشد المقاطعات تضرراً. وتلقى المستفيدون أغذية مجانية في الشهر الأول. ومع انحسار مياه الفيضانات شارك هؤلاء في أنشطة الغذاء مقابل العمل لإصلاح الملاجئ، وإصلاح الآبار، وتطهير الأرض، وإزالة الغرين من أقنية الري، وتجديد الطرق الزراعية المحلية.

وفي بنغلاديش غمرت مياه الفيضانات ثلثي مساحة البلاد لأكثر من شهرين. ووفقاً لتقديرات الحكومة، فإن الفيضانات دمرت ٣٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز، و٦٠٠ ٠٠٠ منزل، وأكثر من ٩ ٠٠٠ كيلو متر من الطرق، و٤ ٠٠٠ كيلو متر من أرصفة الحماية من الفيضانات.

ولأول مرة منذ عام ١٩٨٩ وفر **البرنامج** مساعدات غذائية طارئة لضحايا كارثة طبيعية في بنغلاديش، حين بدأ بعملية إغاثة قيمتها ٨٣,٧ مليون دولار لنحو ١٩ مليون نسمة من الذين جردتهم الفيضانات من كل ما يملكون. ومن حيث عدد الناس الذين تلقوا المساعدة، فلقد كانت هذه العملية أضخم عملية طوارئ في تاريخ **البرنامج**.

ووزع **البرنامج** الغذاء من خلال برامج تغذية المجموعات الضعيفة التابعة لوزارة مواجهة الكوارث والإغاثة، ومنح الأولوية للأسر التي تترأسها النساء وللعائلات التي أُجبرت على هجر منازلها بسبب مياه الفيضانات.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني أدى إعصار ميتش، الذي يصفه العلماء بأنه أضخم إعصار مدمر في تاريخ النصف الغربي من الكرة الأرضية، إلى قتل أو فقد نحو ١٠ ٠٠٠ شخص في أمريكا الوسطى، وألحق خسائر اقتصادية تقدر قيمتها بنحو خمسة مليارات دولار، وضرب أو دمر ما بين ٢٠ إلى ٨٠ في المائة من المحاصيل.

ومما زاد من شدة الدمار الذي خلفه إعصار ميتش، العمليات واسعة النطاق لإزالة الأشجار وزراعة الأراضي الحدية، وهو ما أدى إلى حدوث انزلاقات أرضية. كما أن الافتقار إلى الإدارة الكافية لمستجمعات المياه قد أدى إلى تفاقم ما أحدثته الفيضانات من خراب. وانصبت أضرار الكارثة في جانبها الأعظم، على رؤوس الفقراء الذين يقطنون في المناطق الحدية ذات المخاطر الشديدة مثل ضفاف الأنهار والأخاديد.

وفي غضون ٤٨ ساعة من ضربة الإعصار، وزع **البرنامج** أغذية من مخزوناته القطرية على ١٢٥ ٠٠٠ شخص في نيكاراغوا، و١٠٠ ٠٠٠ شخص في هندوراس، و٦٣ ٠٠٠ شخص في غواتيمالا، و٥٧ ٠٠٠ شخص في السلفادور. وكان **البرنامج** وكالة الإغاثة الأولى التي تبدأ بعملية واسعة لتوزيع الأغذية على ضحايا الإعصار في نيكاراغوا، وذلك بفضل المخزونات القائمة التي كانت مخصصة في الأصل للبرامج الإنمائية الجارية.

ووسع **البرنامج** بصورة كبيرة من عملية توزيعه للأغذية على ضحايا إعصار ميتش في أمريكا الوسطى عبر عملية طوارئ تستغرق ستة أشهر وتبلغ قيمتها ٦٢,٧ مليون دولار وتشمل ١,١ مليون نسمة. وبصورة فعلية، فإن كل هؤلاء الأشخاص فقدوا منازلهم ومورد رزقهم التقليدي من زراعة الكفاف، كما لم يكن لديهم أي مبالغ نقدية لشراء ما قد يكون متاحاً من الأغذية المحلية. ودون المساعدات الطارئة، فإن هؤلاء الناس كانوا يواجهون خطراً تغذوياً شديداً.

٣٨- وكجزء من عملية إعادة تنظيم **البرنامج**، فقد نقل المكتب الإقليمي ***لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*** إلى القاهرة عام ١٩٩٨. ومن بين الميادين الرئيسية التي تنصب عليها جهود **البرنامج** في الإقليم ميدان تحفيز مبادرات السياسات الحكومية لضمان فرص أفضل للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية.

٣٩- وفي المجتمعات المحلية الزراعية في ***مصر***، ساهمت معونة **البرنامج** الغذائية في توسيع وتثبيت موارد الرزق الزراعية وتنويع فرص إدرار الدخل. وأطلق مشروع من هذا النوع تحولاً جذرياً في السياسة الحكومية لتوزيع الأراضي، حيث تحول التركيز من الخريجين الجدد إلى المزارعين والمزارعات المعدمين من أبناء المنطقة. كما أن مشروعات التوطين في مصر شجعت أيضاً على تطوير مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات بشأن جوانب مثل مواقع المستوطنات الأساسية، وبناء الطرق، وتخصيص الأموال المتولدة، وإدارة مرافق الري.

٤٠- وفي ***اليمن***، ساعدت معونة **البرنامج** الغذائية الأسر الفقيرة في المناطق المطرية الهامشية على الاستفادة من المبادرات المحلية لتعزيز الأمن الغذائي. وأسهمت المشاركة المجتمعية المحلية في تخطيط أنشطة المشروعات وتوجيه مساعدات **البرنامج**.

البرنامج واتفاقية "النفط مقابل الغذاء"

يتيح قرار **مجلس الأمن** التابع **للأمم المتحدة** رقم ٩٨٦ (SCR 986)) للعراق بيع النفط لشراء الأغذية والإمدادات الإنسانية الأخرى. واضطلع **البرنامج** بدور رئيسي في اتفاقية النفط مقابل الغذاء عبر رصده لكفاءة وعدالة وكفاية التوزيع الحكومي للأغذية على ٢٢ مليون نسمة في مختلف أرجاء البلاد. وفي المحافظات الشمالية الثلاث يضطلع **البرنامج** بتوزيع الأغذية على أكثر من ثلاثة ملايين نسمة.

وخلال عام ١٩٩٨، استخدم **البرنامج** ٢٧ مراقباً دولياً. وأكثر من ٢٠٠ مراقب وطني للإشراف على توزيع ٤,٧٦ مليون طن من الأغذية. وبصورة إجمالية نفذ **البرنامج** أكثر من ربع مليون عملية مراقبة في مختلف أرجاء البلاد خلال العام، بما في ذلك ٦٠٠ ٥ زيارة لمرافق تخزين الأغذية، و٠٠٠ ٧٥ عملية تفقد لوكلاء الأغذية والدقيق، و٠٠٠ ١٦٠ عملية تفقد موقعية أسرية.

ورغم أن الحصة الغذائية العامة المقدمة في إطار اتفاقية النفط مقابل الغذاء ينبغي أن تكون كافية لتلبية الاحتياجات التغذوية لكل مواطن، فإن عمليات التوزيع الأولى كانت مضطربة، ولم تبدأ كل أسرة في العراق بتلقي التشكيلة الغذائية الكاملة، أو شبه الكاملة، إلا بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٨. وبالتالي فإن عملية الطوارئ التي نفذها **البرنامج** ساهمت في سد الفجوة إلى أن بدأ نظام توزيع الأغذية يسير على النحو المناسب، ووجه معوناته نحو المجموعات الضعيفة التي لم تتلق حصصها الكاملة. ومع تزايد عدد الناس الذين يتلقون تشكيلتهم الغذائية الكاملة، فإن **البرنامج** يعمل تدريجياً على خفض هذه العملية الطارئة، مركزاً على الأسر ذات الأطفال دون سن الخامسة المعانين من سوء التغذية وعلى المرضى في المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية – الذين مازال عددهم يتجاوز مليون نسمة – وذلك استعدادا للبدء بعملية ممتدة للإغاثة والإنعاش في عام ١٩٩٩.

ورغم التحسن في الوضع الغذائي الكلي، فقد خلص استعراض لفعالية المراحل الأولى من برنامج النفط مقابل الغذاء أجراه الأمين العام **للأمم المتحدة** في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، إلى أن البنيات الأساسية المتدهورة في العراق، ولاسيما الصحة والإصحاح، قد أدت إلى انخفاض علم في مستوى رخاء الشعب العراقي. وأوصى الأمين العام بزيادة كمية النفط التي يمكن أن يبيعها العراق كل ستة أشهر في إطار اتفاقية النفط مقابل الغذاء من ٢,١٤ مليار دولار إلى ٥,٢٥ مليار دولار. ودخلت هذه التوصية حيز التنفيذ في يونيو/حزيران.

على أنه بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية والافتقار إلى طاقة الضخ، فإن العراق تمكن فقط من تصدير كميات من النفط تزيد قيمتها قليلاً على ثلاثة مليارات دولار في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، وهو ما يقل كثيراً عن الحد الأقصى المجاز وقدره ٥,٢٥ مليار دولار. وفي الوقت ذاته فإن خطورة الوضع بالنسبة للكثير من العراقيين قد برزت من خلال مسح تغذوي أجرته **منظمة اليونيسيف** ووزارة الصحة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، حيث تبين أن هناك مستويات عالية متواصلة من سوء التغذية، ولاسيما في صفوف الأطفال دون سن الخامسة، مع عدم تحسن الحالة التغذوية للرضّع رغم توافر المزيد من الأغذية. ويرجع ذلك أساساً إلى الافتقار إلى الموارد اللازمة لتحسين خدمات المياه والإصحاح، والمرافق الصحية، والتعليم، والطاقة الكهربائية، وكلها عوامل تتسم بالأهمية بالنسبة لتحسين التغذية.

٤١- وفي ***المغرب***، شاركت مجالس المجتمعات المحلية ورابطات الآباء في برامج المقاصف المدرسية المعانة من **البرنامج** كخطوة أولية نحو اضطلاع الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية بالمسؤولية الكاملة عن برنامج التغذية المدرسية.

٤٢- وفي ***غزة والضفة الغربية***، وفرت مساعدة **البرنامج** المساندة التغذوية للنساء والأطفال.

٤٣- كما تحققت تحولات في السياسات الحكومية ضمن الإقليم للنهوض بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. وشمل ذلك:

- تعديل معايير الأهلية للحصول على القروض الائتمانية، بما يحابي النساء المشاركات في المشروعات المعانة من **البرنامج** في ***سورية***؛
- إسقاط متطلبات حجم الحيازات لمساعدة النساء الفقيرات على المشاركة في مشروعات استصلاح الأراضي في ***الأردن وسورية*** على حد سواء؛
- ضمان حصول الأزواج أو الزوجات (عادة الزوجات) على حصص في مخصصات الأراضي في مشروعات التوطين في مصر.

٤٤- وشكلت أنشطة الإغاثة نصيباً متزايداً في مساعدات **البرنامج** في ***إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي***، إذ ارتفعت نسبتها من اثنين في المائة من النفقات التشغيلية لعام ١٩٩٦ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٨. ونُقل **المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** إلى ماناغوا في عام ١٩٩٨. وكان المكتب اللامركزي هذا في وضع أتاح **للبرنامج** أن يتصدى بسرعة للكوارث الناجمة عن ظاهرة النينيو.

٤٥- وحينما اجتاح إعصار ميتش ***أمريكا الوسطى*** في نهاية العام، كان **البرنامج** يقوم بالفعل بتنفيذ عملية طوارئ إقليمية للأسر المنكوبة بموجة الجفاف الناجمة عن ظاهرة النينيو. وأتاحت السلع من عملية الطوارئ هذه، ومن المشروعات الإنمائية في البلدان المعنية، **للبرنامج** أن يباشر توزيع الأغذية فوراً على ضحايا الكارثة. كما قام **البرنامج** على الفور بشراء الأغذية محلياً مستخدماً آلية حساب الاستجابة العاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، شحن **البرنامج** ١٠ ٠٠٠ طن من الذرة إلى بويرتو كورتيس في ***هندوراس***. وبما أن الميناء ليس معتاداً على مناولة هذه الشحنات الضخمة، وأنه لا تتوافر فيه أي معدات لتعبئتها في أكياس، فقد بعث **البرنامج** بوحدات تكييس نقالة مع السفينة، بما أتاح لها المباشرة بتفريغ حمولتها فور وصولها إلى الميناء.

٤٦- وبالتشاور مع خبراء التغذية العاملين لديه فقد استنبط **البرنامج** تشكيلة غذائية لضحايا الإعصار ميتش تتناسب مع الأعراف المحلية، وتتألف أساساً من الأرز، والذرة، والأسماك المعلبة، والزيوت النباتية.

التقدم المحرز في عام ١٩٩٨

التركيز على أشد البلدان حاجة

٤٧- يهدف **البرنامج** إلى صرف ٩٠ في المائة على الأقل، من نفقاته التشغيلية المخصصة للتنمية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، على أن تحصل أقل البلدان نمواً على ٥٠ في المائة على الأقل من مجموع النفقات التشغيلية هذه. وفي عام ١٩٩٨ تحقق الرقم المستهدف البالغ ٥٠ في المائة من النفقات التشغيلية للتنمية في أقل البلدان نمواً، إلا أن نسبة النفقات التشغيلية للتنمية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض لم تتجاوز ٨٩ في المائة.

توجيه الموارد نحو أشد مجموعات المستفيدين فقرا - وحدة تحليل الأوضاع ووضع خرائطها ونظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ووضع الخرائط ذات الصلة

٤٨- توفر وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في **البرنامج**، تحليلاً للأمن الغذائي في ٤٠ بلداً. والهدف الأساسي لهذه الوحدة هو تحسين توجيه المعونة الغذائية **للبرنامج** عبر النهوض بتفهم العوامل المحركة للأمن الغذائي ولظاهرة الحرمان منه.

٤٩- وتدعو خطة عمل "**مؤتمر القمة العالمي للأغذية**" إلى إنشاء "نظم قطرية لمعلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ووضع خرائطها"، وذلك لتحديد المناطق والمجموعات السكانية المنكوبة أو المهددة بالجوع وسوء التغذية. والغرض الرئيسي من الأنظمة القطرية المذكورة هو تزويد واضعي السياسات وأعضاء المجتمع المدني المعنيين بمعلومات ارتجاعية عن قضايا الأمن الغذائي في بلدانهم. كما أن هذه الأنظمة القطرية يمكن أن تسهم في رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية التي حددها **مؤتمر القمة العالمي للأغذية**.

٥٠- وقد شارك **البرنامج** في الفريق العامل المشترك بين الوكالات، المكلف بوضع السياسة العامة لهذا النظام، بشأن نظم معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ووضع خرائطها، وموّل، إلى جانب **منظمة الأغذية والزراعة**، الدعم الفني للأنشطة المرتبطة بتلك النظم. وبناء على اقتراح **البرنامج**، وبمساهمته المالية والفنية، فإن الفريق العامل سينفذ تمريناً عملياً في إكوادور عام ١٩٩٩. كما أن **البرنامج** يضطلع بدور القيادة في الأنشطة المتصلة بالأنظمة المذكورة في الصين. وتدرج المكاتب الإقليمية **لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها** التابعة **للبرنامج** الأنشطة المتصلة بتلك النظم في خطط عملها.

٥١- وتساعد الأنشطة التحليلية التي تقوم بها وحدات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها **البرنامج** على تحديد نماذج الأسر المحرومة من الأمن الغذائي وتصميم أنشطة المعونة الغذائية المتناسبة مع احتياجاتها. وتتمثل الأنشطة الرئيسية لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في الآتي:

- جمع وإدارة بيانات الأمن الغذائي، وذلك عادة من مجموعات البيانات المتوافرة، وعبر التكليف بالقيام بدراسات خاصة من حين إلى آخر؛
- تصميم الأطر التحليلية، والمنهجيات، والأدوات للتحليل الدقيق للأمن الغذائي؛
- تطوير القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للقيام بأنشطة جمع البيانات وتحليلها هذه في **البرنامج** وفي مؤسسات الحكومات المضيفة؛
- دمج تحليلات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع في عملية برمجة الأمن الغذائي، أي: مساعدة موظفي **البرنامج**، والجهات المانحة والمتلقية، على اكتساب تفهم أفضل لنتائج ومضامين تحليلات الأمن الغذائي وإدراجها في تصميم وتنفيذ أنشطة المساعدات الغذائية.

٥٢- وقد أنتج مشروع وحدة تحليل هشاشة الأوضاع في أفغانستان أول خريطة اقتصادية للبلاد، وحدد فيها الهشاشة النسبية لمختلف المناطق الاقتصادية إزاء انعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لهذه الجهود، فإن هناك الآن تفهماً أفضل لماهية مناطق البلاد التي تمس فيها الحاجة إلى مساعدات **البرنامج** ومعرفة أحسن بالمجموعات السكانية الأشد ضعفاً، إلى جانب أسباب ذلك الضعف. كما أتاحت جهود وحدة التحليل للمكتب القطري أن يصقل المعايير المستخدمة في توجيه المعونة الغذائية، وأن يقدّر بدقة أكبر حجم الشحنات الغذائية المطلوبة – في ظل الظروف المستقرة وفي حالات الطوارئ على حد سواء – لضمان الأمن الغذائي.

٥٣- وكجزء من مشروع التنمية التعاوني بين **البرنامج** و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** في الصين، فإن وحدة التحليل تساعد في تحديد أشد الأقاليم ضعفاً، وأبرز العوامل المساهمة في ذلك الضعف، مما يحسّن بالتالي من تدابير توجيه برنامج المساعدة.

أعضاء المجلس التنفيذي يطلّعون عياناً على أنشطة البرنامج

في عام ١٩٩٨، زار أعضاء **المجلس التنفيذي** كلاً من إثيوبيا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، للإطلاع بأنفسهم على طريقة تنفيذ أنشطة مشروعات **البرنامج** المنصبة على التنمية في المقام الأول.

وقد أعجب الأعضاء بجودة أداء ما زاروه من مشروعات، وقدرة المعونة الغذائية على توفير مساهمة قيمة في التغلب على مشكلات الحرمان من الأمن الغذائي. ولاحظ الأعضاء ما تبديه أفرقة المكاتب القطرية **للبرنامج** من تفان وحماس في وجه التحديات الحقيقية التي تعترض سبيل التنفيذ العملي لسياسات **البرنامج** وبرامجه، والتزام السلطات الحكومية على كل الأصعدة بالتنفيذ الناجح للمشروعات، إلى جانب ما تبديه من مستوى عال من الحرفية. وأكد الأعضاء الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات العاملة، ولاسيما على المستوى الميداني، لتحقيق نتائج فعالة.

وتصادفت زيارة أمريكا الوسطى مع إعصار ميتش، مما أتاح للمجموعة فرصة غير مقصودة، على أهميتها البالغة، للإطلاع على كيفية استجابة **البرنامج** لمثل هذه الحالات الطارئة المفاجئة. وفي ضوء ما خلّفه الإعصار من أثر، فقد اقترح الأعضاء النظر في دمج تدابير في المشروعات الإنمائية توفر نوعاً من المرونة المتأصلة بما يتيح الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدة آثارها.

النهوض بالفعالية التشغيلية

الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش – نهج جديد

٥٤- أوضحت تجارب **البرنامج** إزاء حالات الطوارئ الممتدة أو المعقدة أن ردود الإغاثة التقليدية – التي تعامل الأزمة كما لو كانت حدثاً شاذاً قصير الأجل مفصولاً عن التنمية – غير كافية في الغالب للتلبية الكاملة لحاجات الناس الساعين إلى ضمان موارد رزقهم خلال الأزمات. فبعد تحقيق الهدف الفوري المتمثل في إنقاذ الأرواح، فإن مساعدات **البرنامج** يجب أن تنصب على ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية في الأمد البعيد عبر تنفيذ أنشطة إنمائية لمساندة الجهود الإنسانية. وتؤكد العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، وهي فئة برامج جديدة أدخلت عام ١٩٩٨ لتحل محل فئة عمليات الإغاثة الممتدة، أهمية الانتقال بأسرع ما يمكن من الإغاثة إلى الإحياء، والإعمار، والإنعاش المستدام.

٥٥- وينبغي أن يبدأ التخطيط للإنعاش خلال مرحلة الطوارئ. فإدراج الأنشطة الإنمائية بأسرع ما يمكن في تدخلات الأزمة يلبي على نحو أفضل احتياجات المستفيدين، ويمكن أن يقلل من اعتمادهم على المعونة الغذائية، ويشجع الإنتاج المحلي، ويسهم في إحياء الأسواق الغذائية. ومن السمات المميزة للعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش أن مطامح ومعايير وآثار الأنشطة الإنمائية المنطلقة في مرحلة الإنعاش يجب أن تكون متواضعة ومنسجمة مع الحالة القائمة بعينها، بما يراعي الطابع غير المتوازن لعملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

٥٦- وفي حالات الإنعاش والإغاثة الممتدة، فإن من الضروري إرساء علاقات شراكة للنهوض بالصلة القائمة بين جهود الإغاثة والتنمية.

٥٧- وفي عام ١٩٩٨، أجيزت العمليات الثلاث الأولى من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش لكل من أفغانستان وكمبوديا ونيبال. وتوفر أفغانستان مثالاً على الطريقة التي يكفل فيها نهج العمليات الممتدة المرونة اللازمة في ظل ظروف القلاقل والتحولات المتواصلة. وقد تم اقتراح تصورين مستقلين وفقاً للحالة السائدة فيما يتصل بالأمن وحقوق الإنسان: الأول الإغاثة مع إنعاش محدود، والثاني الإغاثة مع عنصر إنعاش أقوى. وفي التصور الأول، سينصب التركيز الأساسي على توفير المساندة لإنقاذ أرواح المجموعات الضعيفة، أما العنصر الوحيد المزمع للإنعاش فهو إصلاح نظم مياه الشرب، باستخدام أنشطة الغذاء مقابل العمل. أما في التصور الثاني، فإن المزيد من التركيز سيوجه إلى عناصر الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل البذور، والغذاء مقابل التدريب، مما ينشط الإنعاش الاقتصادي–الاجتماعي لسكان الريف.

٥٨- وتعرض كمبوديا أنماطاً مختلفة وطابعاً طويل الأجل للأنشطة اللازمة لتجديد موارد الرزق في مرحلة الإنعاش. ومن بين العناصر الرئيسية لهذه العملية الممتدة استخدام أنشطة الغذاء مقابل العمل لإصلاح وتطوير المرافق الأساسية المجتمعية، والمشاجر القروية، والمزارع، ومصارف البذور. وستسهم المعونة الغذائية في منع حالات النقص الغذائي المتكرر. وتوفر الأنشطة القروية الأخرى الإغاثة الفورية من الجوع وحماية موارد الرزق المزعزعة من الانهيار أكثر فأكثر. ومن الأمثلة المفيدة على التركيز طويل الأجل لهذه العملية الممتدة أن المجتمعات المحلية للمستفيدين ينبغي أن توافق أولاً على رعاية الأصول المادية المشيدة عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل لمدة عامين، بما يعزز بالتالي من ديمومة التحسينات.

سياسة البرنامج إزاء البيئة

٥٩- يسهم التدهور البيئي في انعدام الأمن الغذائي بإلحاقه الضرر بقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في رزقها. وقد اتخذ **البرنامج** عدداً من المبادرات للعناية بأمر الشواغل البيئية في أنشطته الغوثية والإنمائية على حد سواء، بما في ذلك التعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** عام ١٩٩٨، في تحديد أساليب الإدارة البيئية المستدامة في المناطق التي تستضيف أعداداً ضخمة من اللاجئين.

٦٠- وعلى أساس هذه الخبرات، فقد اعتمد **البرنامج** سياسة تكفل العناية المنتظمة بأمر القضايا البيئية عند تصميم وتنفيذ كل التدخلات والبرامج.

٦١- وتحدد سياسة **البرنامج** البيئية العناصر الأساسية اللازمة لصياغة استجابة برامجية سليمة من الناحية البيئية. وتشمل هذه العناصر ما يلي:

- ضمان مراعاة آثار تشكيلة الأغذية التي يقدمها **البرنامج** من زاويتي الطاقة والبيئة. وعلى سبيل المثال، فإن من الواجب تقدير متطلبات الوقود لطهي الأنواع المختلفة من الأغذية عند تقرير تركيب تشكيلة الأغذية وتحديد تدابير التخفيف من الآثار (مثل توفير وقود الطهي أو التدريب على تقنيات التوفير في الوقود) للمساهمة في الحد من معدلات إزالة الغابات.
- القيام بعمليات استعراض بيئي في أنماط مختارة من التدخلات. وتدعو الحاجة إلى مثل هذه العمليات للأنشطة الإنمائية المنفذة في مجالات الموارد الطبيعية أو خلق الأصول المادية، مثل تحسين الطرق، ومنشآت الري والمياه. وستُلتمس المساعدة الفنية من الجهات الحكومية النظيرة، والمنظمات غير الحكومية، وموظفي الوكالات المتخصصة.
- ضمان اتباع التدابير السليمة في توريد الكيماويات الخطرة اللازمة لعمليات **البرنامج**، وفي تخزينها، واستخدامها، والتخلص منها. وسيقلل **البرنامج**، حيثما كان ذلك ممكناً، أو ينهي تدريجياً استخدام أشد الكيماويات خطراً، بما في ذلك بعض أنواع المبيدات والمدخّنات. ونُفذت جهود بالتعاون مع **منظمة الأغذية والزراعة** و**منظمة الصحة العالمية** لتحديد السبل المثلى لاستخدام الكيماويات الخطرة.
- إقامة علاقات شراكة للتعزيز الفعال لقدرات **البرنامج** فيما يتصل بالعناية بالقضايا البيئية.

استعراض المعونة الغذائية والتنمية

٦٢- شرع **البرنامج** في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، في استعراض رئيسي لسياساته إزاء المعونة الغذائية الإنمائية لتوضيح المزايا الخاصة للمعونة الغذائية والتوصل إلى تركيز واضح لمساعدات **البرنامج** الإنمائية. وستوفر نتائج هذا الاستعراض، التي لن توضع في صيغتها النهائية قبل أواسط عام ١٩٩٩، فهماً تتقاسمه الدول الأعضاء، والجهات المانحة، وأمانة **البرنامج**، للاستخدامات الفعالة المثلى للمعونة الغذائية الإنمائية.

٦٣- وينفذ هذا الاستعراض بطريقة صريحة وتشاورية كاملة. وقد عقدت أولى الندوات التشاورية الرئيسية الثلاث في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، حينما دعا **البرنامج** نحو ١٥٠ مشاركاً من الحكومات، ووكالات المعونة، والمنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية، والمؤسسات الأكاديمية، إلى روما للنظر في دور المعونة الغذائية في التنمية. وبعد الخطاب الافتتاحي لسيدة السلفادور الأولى إليزابيث أغوير دي كالديرون سول المسؤولة عن وزارة شؤون الأسرة، ألقيت محاضرات من جانب علماء بارزين، وشركاء **البرنامج** الرئيسيين، **ومنظمة الأغذية والزراعة** و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة كير الدولية. وأُعدّت للمشاركين سلسلة من الوثائق الأساسية عن الأفكار

الجارية بشأن المساعدة الإنمائية، وعملية التنمية، والمعونة الغذائية. وقد نشرت هذه الوثائق الآن في موقع **البرنامج** على شبكة انترنيت(www.wfp.org) .

الاستعداد/ التخطيط الاحترازي/ الترتيبات البديلة

٦٤- اضطلعت وحدات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بدور متزايد الأهمية في عملية رسم خطط الطوارئ ولاسيما فيما يتصل بالأحوال المناخية القاسية المنتظرة الناجمة عن ظاهرة النينيو. وفي أفريقيا الجنوبية انصب الاهتمام على بناء قدرات الموظفين في ميدان استخدام تحليل الهشاشة والمعلومات الدورية للإنذار المبكر في وضع خطط طوارئ على مستوى الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طوّرت شبكات إقليمية مع الشركاء الرئيسيين لصون وتحديث المعلومات عن الحالة الموسمية، وأنماط المناخ المتوقعة، ومبادرات السياسات، والدور المحتمل للمعونة الغذائية.

سباق مع الزمن في أفغانستان

مع استعداد أفغانستان لاستقبال فصل الشتاء، هنأ **البرنامج** ، والعديد من المنظمات غير الحكومية، والناجون من زلزال مايو/أيار ١٩٩٨ في الطرف الشمالي الشرقي من البلاد، أنفسهم على انتصارهم في السباق مع الزمن لوضع اللمسات النهائية على أكثر من ١٤ ٠٠٠ منزل جديد مقاوم للزلازل.

ونُفّذ مشروع بناء المنازل، الذي بدأ في يوليو/تموز، في الأقاليم الجبلية النائية من مقاطعتي بادكشان وتاكهار على امتداد مساحة قدرها ١ ٧٥٠ كيلو متراً ضربها زلزال ٣١ مايو/أيار.

وفي إطار إستراتيجية ترمي إلى الحيلولة دون رحيل الرجال عن المنطقة بحثاً عن عمل يوفرون به الرزق لأسرهم، شرع **البرنامج** في أنشطة للغذاء مقابل العمل لدفع الأجور إلى الرجال بغية إعادة بناء منازلهم. وتعاونت منظمات غير حكومية، مثل منظمة أوكسفام، ومكتب إعمار باميرز، ومنظمة كونسيرن، والمعونة الأفغانية النرويجية، واللجنة الأفغانية السويدية، مع **البرنامج ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** في **الأمم المتحدة** في مشروع إعمار المنازل حيث وفّرت الأدوات والخبرات الفنية.

ورغم أن الشتاء حل في وقت متأخر على غير العادة عام ١٩٩٨، فلم يكن هناك فسحة من الوقت ليتمكن القرويون من إعادة بناء مجمّعاتهم الأسرية التقليدية. وتطلب إقناعهم بالقيام عوضاً عن ذلك ببناء منازل من الطين والعوارض الخشبية مؤلفة من غرفة واحدة، ومصممة لتحمل الهزات الضعيفة دون أن تنهار على الفور، الكثير من الوقت والجهد.

وقد سُحب الموظفون الدوليون **للأمم المتحدة** من أفغانستان بسبب استمرار الشواغل الأمنية. وقد تعاقد **البرنامج** مع منظمة ACTED الفرنسية غير الحكومية للمساعدة في تسليم القمح من مستودعات طاجيكستان، حيث يخزّن **البرنامج** السلع المخصصة لأفغانستان. ونقلت هذه الشحنات بالصنادل عبر نهر آمودار يا، ثم بالشاحنات إلى رستاق وفايزآباد. ثم حملّت السلع على ظهور الحمير في أكياس سعة ٥٠ كيلو غراماً إلى عشرات القرى النائية. ومما زاد الأمر سوءاً أن القتال بين قوات الطالبان وقوات المعارضة الشمالية اقترب حتى غدا على بعد ٣٠ كيلو متراً من مواقع العمل الذي تواصل مع ذلك. كما استُخدم قمح **البرنامج** في أنشطة الغذاء مقابل العمل لإعادة بناء طريق رئيسي بين منطقتين متضررتين من الزلزال وهما رستاق وشار إبوزرك.

٦٥- وواصل فريق التدخلات الإمدادية المعزز لحالات الطوارئ نشاطه في ميدان الاستعداد وخطط الطوارئ والترتيبات البديلة **للبرنامج** عام ١٩٩٨. ووفر مجلس اللاجئين الدنماركي موظفاً لعمليات النقل والإمداد في الموانئ لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لمساعدة سلطات الموانئ المحلية على إدارة الكميات الضخمة من المعونة الغذائية التي شُحنت إلى البلاد، واثنين من خبراء الاتصالات للمساعدة على التغلب على صعوبات الاتصال في القرن الأفريقي. وسدد حساب أمانة دنماركي تكاليف قباطنة المرافئ في كل من بنغلاديش، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهندوراس، وليبيريا،

وسيراليون، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية، لتعزيز قدرات الموانئ في هذه البلدان على تفريغ الشحنات الضخمة من المعونة الغذائية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ووفر مجلس اللاجئين النرويجي منسّقين جويين قدموا مساعدات حاسمة في السودان خلال ذروة عمليات النقل الجوي في أغسطس/آب ١٩٩٨، كما وفر هذا المجلس تقنيين للراديو بغرض تحسين نظم الأمن في ليبيريا وسيراليون، ومدير ورشة لعمليات النقل بالشاحنات في كلا البلدين. ووفرت الوكالة السويسرية للإغاثة من الكوارث موظف إمداد ونقل لعملية ليبيريا، وأنجزت تقديراً فنياً لحالة الطرق دعماً للعملية الخاصة الرامية إلى إصلاح الطرق في ليبيريا لتيسير التدفق السلس للمعونة الغذائية.

٦٦- وشارك اثنان من موظفي **البرنامج** في تمرين "تربلكس ٩٨". والمفهوم الأصلي لهذا التمرين هو اختبار التعاون بين ثلاث وكالات هي **دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة الدنماركية لمجابهة الطوارئ، والوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ**، فيما يتعلق باستجابتها لعمليات الإغاثة الإنسانية الدولية. ثم وسّع التمرين بعد ذلك ليضم وكالات أخرى. وفي عام ١٩٩٨ شمل التمرين المديرية النرويجية للدفاع المدني وخطط الطوارئ، ومجموعة الشؤون المدنية في الجيش البريطاني، **والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر**، ومكتب المساعدات الخاصة بالكوارث الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب **البرنامج**. ويحاكي التمرين سلسلة الاستجابة للطوارئ بأكملها، من بيانات الشؤون العامة إلى موارد الموظفين والتعبئة. وتتيح المشاركة في التمرين لموظفي الطوارئ وخبراء النقل والإمداد والمعنيين بالموارد فرصة التدرب جنباً إلى جنب مع موظفي وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى، والهيئات الحكومية والعسكرية والمدنية.

٦٧- واضطلع مرفق الانتشار السريع المشترك بين **للبرنامج** وبرنامج متطوعي **الأمم المتحدة**، الممول بمساهمات طوعية مقدمة إلى برنامج متطوعي **الأمم المتحدة** لتوفير المتطوعين لعمليات الإغاثة في **البرنامج**، بدور حاسم في مساندة قدرة **البرنامج** على الاستجابة العاجلة عام ١٩٩٨. ونُشر سبعة عشر من متطوعي **الأمم المتحدة** في البوسنة والهرسك، وكوت ديفوار، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والسلفادور، وغواتيمالا، وغينيا، وهندوراس، وليبيريا، ونيكاراغوا، وطاجيكستان، واليمن.

٦٨- وساعد **البرنامج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** في **الأمم المتحدة** في وضع مبادئ توجيهية وإجراءات قياسية لإنشاء الخلية الجوية لوحدة الدفاع العسكري والمدني. وستستخدم وكالات **الأمم المتحدة** هذه الخلية كلما رغبت في طلب طائرات إضافية أو مساعدات تتعلق بالطائرات من القوات الجوية العسكرية لمساعدتها في عمليات الإغاثة.

تقييم عمليات الطوارئ

٦٩- أكدت أنشطة تقييم عمليات الطوارئ في عام ١٩٩٨، أهمية تطبيق استراتيجية تخفيض المعونات أو إنهائها تدريجياً في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة لحالات الطوارئ المتطورة بصورة بطيئة، مثل موجات الجفاف، فإن عمليات التقييم تشير إلى أنه قد يكون من الممكن، والمستصوب، إدراج استراتيجية للخفض المرحلي والإنهاء التدريجي للمعونات في التصميم الأولي لعملية الطوارئ. وتساعد الاستراتيجية الحكومات على الاستعداد لتلبية احتياجات السكان المنكوبين بالكوارث. كما أنها تسهم في تفادي الانطباع بأن **البرنامج**، إلى جانب الجهات الأخرى الموفرة للمساعدة، سيضطلع بمسؤولية لا نهاية لها عن الرعاية الاجتماعية للفقراء.

٧٠- ولاحظت عمليات التقييم أيضاً أن التمويل اللازم لصون نظم الرصد في حالات الإغاثة أقل تيسراً في الغالب بعد مرور فترة الأزمة الفورية. على أن الرصد يجب أن يغدو أكثر تطوراً مع تراجع حالة الطوارئ عن مرحلة الأزمة الحادة، بما يتيح التوجيه الدقيق للمساعدة والتقليل بالتالي من خطر الاتكالية، وتيسير الانتقال إلى أنشطة الإنعاش.

٧١- وفيما يتصل بحالات الطوارئ المعقدة التي تشمل عدداً من وكالات **الأمم المتحدة**، فقد أكدت عمليات التقييم أهمية الحفاظ على تنسيق وثيق بين مختلف الوكالات. ومن أمثلة التنسيق الجيد الاستخدام المشترك للموظفين والمعدات، وتقاسم نظم الاتصالات، واستعمال مخازن ومكاتب مشتركة، والترتيبات المشتركة للنقل والإمداد. وحينما نجح مثل هذا التنسيق، فإن المسؤوليات المختلفة لكل وكالة من الوكالات المعنية كانت قد حُددت بوضوح منذ البداية. وانطبق ذلك على وجه الخصوص على الحالات التي كانت فيها منظمات وطنية أو دولية غير حكومية تعمل في الأقاليم ذاتها التي يعمل بها **البرنامج**.

٧٢- وأكدت أنشطة تقييم عمليات الطوارئ في مناطق النزاع أن أمن وسلامة الموظفين يتسم بأهمية قصوى. واقترحت عمليات التقييم عدداً من التدابير لمساعدة الموظفين الذين يواجهون مخاطر تتصل بالنزاعات، بما في ذلك:

- توفير التدريب للموظفين في القضايا الأمنية (بدأ ذلك خلال العام)؛
- التمحيص الدقيق للمرشحين لوظائف في مواقع الأخطار الشديدة؛
- إقامة نظم كفوءة للاتصالات في مناطق النزاع؛
- التحديث المنتظم لخطط الطوارئ والإجلاء؛
- التنسيق الوثيق للترتيبات الأمنية مع الوكالات الأخرى.

المناصرة ووسائل الإعلام وحملات التوعية العامة

٧٣- من بين الأدوار البارزة **للبرنامج** تصديه للدفاع عن حقوق الفقراء الجوعى. وعبر حملات المناصرة يجهد **البرنامج** لتعزيز فعاليته من خلال ما يلي:

- تنبيه الجهات المانحة والرأي العام على الفور إلى الأزمات المحدقة والناشئة؛
- تشجيع الجهات الأخرى على الإنصات إلى القضايا التي تهم **البرنامج** والاستجابة لها.

٧٤- ترتكز استراتيجية المناصرة التي يتبعها **البرنامج** على عنصرين أساسيين. أولهما استخدام كل وسائل الإخبار الأساسية، مثل محطات التلفزيون، والصحف، والإذاعة، ووكالات الأنباء، وشبكة الإنترنت. والهدف من ذلك هو تركيز الانتباه الدولي على الأزمات الإنسانية الرئيسية وإطلاع الرأي العام على دور **البرنامج**، كما حدث في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية: فعلى مدار العام، قام **البرنامج** بإطلاع المجتمع الدولي ووسائل الإعلام على الوضع الخطير في تلك البلاد واستمرار الحاجة إلى مساعدات إغاثة ضخمة.

٧٥- كما شن **البرنامج** حملات لتسليط الضوء على الأزمات الإنسانية في أمريكا الوسطى، وبنغلاديش، والصين. وبفضل شرائط الفيديو التي التقطها موظفو **البرنامج**، وكذلك وجود موظفي الإعلام العام في مواقع الكوارث، تمكن **البرنامج** من أن يبرز شدة تلك الأزمات ويحذر الرأي العام، وهو ما يعتبر عنصراً أساسياً في تعزيز مساندة الجهات المانحة الدولية.

٧٦- أما العنصر الثاني، في إستراتيجية **البرنامج**، فهو القيام بحملة مركزة للتوعية العامة. وقد كلف **البرنامج** وكالة إعلانية بإنتاج سلسلة من الإعلانات العامة حول موضوع "الوجبات السريعة". ووزعت نسخ من هذه الإعلانات في كل من استراليا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والسويد. وقامت بنشر تلك الإعلانات صحف ومجلات مثل: الإيكونومست، والفايننشال تايمز، ووول ستريت جورنال/الطبعة الأوروبية، وبزنس ويك، وإل موندو، وإيوكا، وسليسيونس ريدرز دايجست، وديرشبيغل، وبرايفت أي، والديلي ميل، وافينيمنتي.

٧٧- كما انتج **البرنامج** سلسلة من الإعلانات التلفزيونية تم بثها مجاناً في المحطات الدولية الرئيسية، مثل سي إن إن ويوروسبورت، وفي الشبكات التلفزيونية الوطنية في كل من النمسا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا.

تعزيز علاقات الشراكة التشغيلية

٧٨- سُلطت الأضواء على التعاون المتزايد بين وكالات **الأمم المتحدة** الثلاث المتمركزة في روما، وهي **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج** - عبر مطبوع مشترك أصدرته هذه المنظمات عام ١٩٩٨ تحت عنوان "***العمل سوياً من أجل مكافحة الجوع والفقر***". وبفضل المهام المتكاملة للوكالات الثلاث - التي تركز على التوالي على الخبرة الفنية، والمساعدة المالية الدولية، والمعونة الغذائية، فإن عملها معاً يعزز بشكل هائل من الأثر الكلي لعملياتها. وتعقد الاجتماعات الثلاثية بصورة منتظمة على مستوى السياسات والمستوى الفني على حد سواء لتحديد أشكال التعاون المشترك والاتفاق على مجالات وبرامج معينة للمزيد من عمليات المتابعة والعمليات المشتركة أو المتوازية. كما أن الوكالات الثلاث هي الجهات الأساسية المساندة لنظم معلومات انعدام الأمن الغذائي ونقص الأغذية ووضع الخرائط ذات الصلة.

٧٩- وشهد عام ١٩٩٨، تنفيذ أنشطة تمهيدية لإبرام اتفاق رسمي بين **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** للنهوض بالتعاون في ميادين الأمن الغذائي وتوفير المساعدة لجهود الإغاثة والإنعاش.

٨٠- وفي أعقاب مذكرة التفاهم المعدلة لعام ١٩٩٧، بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، فقد عقدت حلقات عمل مشتركة عام ١٩٩٨ للممثلين/ المديرين القطريين **للبرنامج** وممثلي **المفوضية** في البلدان التي تُجرى فيها عمليات مشتركة تتعلق باللاجئين. وأتاحت هذه الحلقات تقاسم الخبرات واستعراضها في مجال تنفيذ مذكرة التفاهم، بما في ذلك القضايا المتصلة بما يلي:

- دور الحكومة واللاجئين في إدارة الأغذية وتوزيعها؛
- النهج المحسن لتقدير الاحتياجات؛
- النهج الجديدة لتسجيل اللاجئين وإحصاء عددهم؛
- المشكلات المتصلة بالتوجيه الفعال للمعونات نحو المجموعات الضعيفة؛
- تمويل الأغذية واقتسام المعلومات بشأن خطوط إمداد الأغذية؛
- تصميم استراتيجيات الإعادة إلى الوطن أو استراتيجيات إنهاء المعونة.

٨١- وتوفّر مذكرة التفاهم الموقعة بين **البرنامج** و**منظمة اليونيسيف** عام ١٩٩٨، إطاراً تشغيلياً لأنشطة الطوارئ حينما تعمل المنظمتان معاً. وفي حالات الطوارئ يلتزم **البرنامج** و**منظمة اليونيسيف** بتعزيز ودعم قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية من الأغذية، ورعاية الأطفال والنساء، والخدمات الصحية، والمياه، والإصحاح. وتستفيد مذكرة التفاهم من المزايا النسبية لكل منظمة. وتحدد أشكالاً تشغيلية توضح المسؤوليات المعنية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التعاون، بما في ذلك:

- تقدير الاحتياجات، والرصد والتقييم؛
- توفير الأغذية والبنود غير الغذائية؛
- إمدادات المياه والإصحاح؛
- خدمات الصحة والتعليم؛

- الإعمار؛
- النقل والإمداد؛
- الإعلام العام والمناصرة
- التدريب المشترك للموظفين.

٨٢- وفي العديد من عمليات الإغاثة يوفر **البرنامج** خدمات النقل والإمداد إلى الشركاء من الوكالات والمنظمات غير الحكومية. وفي أنغولا، يواصل **البرنامج** توفير خدمات النقل والإمداد إلى **منظمة الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية العاملة في ذلك البلد. وقد وضع ترتيب لاقتسام طائرات الشحن مع بعثة مراقبي **الأمم المتحدة** في أنغولا، بما يتيح تحقيق وفور عبر اقتصاديات الحجم الكبير. وحققت خدمات **الأمم المتحدة** الجوية المشتركة وفوراً تقدر بنسبة ٢٠ في المائة عبر إبرام عقود مشتركة لخدمات الشحن الجوي.

٨٣- وتعتبر المنظمات غير الحكومية جهات شريكة مهمة بالنسبة **للبرنامج**. وتبين من مسح أجري عام ١٩٩٨، أن **البرنامج** يعمل مع أكثر من ١ ١٠٠ منظمة غير حكومية في مختلف أصقاع العالم، منها ٢٥٠ منظمة دولية، أما البقية فمن المنظمات الوطنية والمحلية. ويشكل ذلك زيادة بمعدل أربعة أضعاف تقريبا على مدى عشر سنوات. وبما أن العمل مع منظمة وطنية غير حكومية يطور من القدرات الوطنية أيضاً، فإن **البرنامج** يمنح الأولوية للشركاء الجنوبيين، ويساهم أحياناً في تطوير قدراتهم الإدارية والتنفيذية.

٨٤- ويتعاون كل مكتب قطري **للبرنامج** تقريباً بدرجة ما مع المنظمات غير الحكومية، إلا أن بعض هذه المكاتب سبّاق في هذا الميدان. فالمكتب القطري في بنغلاديش يتعاون مع ٤١٣ منظمة محلية، في حين أن مكتب كمبوديا يعمل مع ١٣٤ منها. وتشمل ثلاثة أرباع المشروعات الإنمائية ككل وأربعة أخماس عمليات الإغاثة ترتيبات شراكة مع المنظمات غير الحكومية، وتعمل هذه المنظمات في كثير من الأحيان باعتبارها الشريك المنفذ الأساسي **للبرنامج**. وكشف المسح عن أن مكاتب **البرنامج** ترى أن نوعية التعاون مع المنظمات غير الحكومية قد تحسن على مدى السنوات الأخيرة.

٨٥- وشارك واحد وعشرون من شركاء **البرنامج** الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية في الندوة التشاورية الرابعة بين **البرنامج** وهذه المنظمات، والتي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨. وكانت الموضوعات الرئيسية للمداولات هي:

- سبل النهوض بالتعاون. فالتعاون يجب أن يبدأ في مرحلة التخطيط والبرمجة. وتمت الإشارة إلى الإمكانيات التي يتيحها القيام بحملات المناصرة المشتركة، سواء المتعلقة منها بالأنشطة القطرية المخصصة أو بقضايا السياسات الشاملة مثل استخدام المغذيات الدقيقة.

- تعويض تكاليف المنظمات غير الحكومية. وقد وافق **البرنامج** من حيث المبدأ على تغطية التكاليف العامة الخارجية للمنظمات غير الحكومية، بالرغم من أنه لم يتم بعد تحديد التفاصيل الدقيقة لذلك.

- منهجيات تقدير احتياجات المعونة الغذائية.

- استراتيجية وقائية لتعزيز أمن الموظفين الميدانيين. ورحبت المنظمات غير الحكومية بفكرة توفير **البرنامج** للمساعدة على أساس استرداد التكاليف لتيسير إجلاء موظفي المنظمات غير الحكومية.

٨٦- ومن بين الأدوات الهامة لتعزيز علاقات الشراكة العاملة، وضع مذكرات تفاهم بين **البرنامج** والمنظمات الرئيسية غير الحكومية والتي تقسّم بشكل واضح المهام والمسؤوليات. وتم توقيع مذكرتي تفاهم جديدتين في عام ١٩٩٨، الأولى مع منظمة Movimondo Molisvالإيطالية غير الحكومية في يونيو/حزيران والأخرى مع الاتحاد العالمي اللوثري في أغسطس/آب. كما جرى تبادل الخطابات مع منظمة كاريتاس. **وللبرنامج** حالياً مذكرات تفاهم مع ١٣ من أكبر شركائه

العاملين من المنظمات غير الحكومية. وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، أنجز إعداد اتفاقية ثلاثية موحدة بين **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرنامج**، والمنظمات غير الحكومية لتوزيع أغذية **البرنامج** على اللاجئين.

٨٧- ويستعين **البرنامج** أيضاً بالمنظمات غير الحكومية بطرق أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن المبادئ التوجيهية للتغذية في **البرنامج**، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٨، قد أُعدت بالتشاور الوثيق مع أربع منظمات غير حكومية هي منظمة مكافحة الجوع الفرنسية، ومنظمة كونسيرن فرنسية، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة). ويعمل **البرنامج** بشكل وثيق منذ بضعة سنوات مع منظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) في جنوب السودان لوضع نهج لتحليل الاقتصاد الغذائي الأسري في سبيل تحسين توجيه المعونة الغذائية للإغاثة. ووسع هذا النشاط الآن ليشمل إثيوبيا وإقليم البحيرات الكبرى. وفي بلدان أخرى صمم **البرنامج** ونفذ دورات تدريبية مشتركة بشأن قضايا التمايز بين الجنسين، وكانت منظمة كير غالباً شريكاً رئيسياً فيها.

مشروع التغذية المجتمعية في السنغال: الشراكة بين البرنامج والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية

يعدُّ مشروع التغذية المجتمعية في داكار مثالاً طيباً على كيفية عمل **البرنامج** في إطار علاقات الشراكة مع الوكالات الإنمائية الأخرى. وصُمم **البرنامج** في ظل نشاط مشترك **للبرنامج، والبنك الدولي**، والوكالة الإنمائية للتعاون التقني، وحكومة السنغال. ويتولى تنفيذ المشروع وكلاء من القطاع الخاص، بمشاركة مباشرة من المجتمعات المحلية، وذلك في سبيل النهوض بالأوضاع التغذوية لنحو ٠٠٠ ٦٤ من صغار الأطفال المعانين من سوء التغذية و ٠٠٠ ٤٢ من الحوامل والمرضعات في الأحياء الفقيرة في داكار. ويتلقى المستفيدون التوعية المتصلة بالتغذية، والصحة، والنظافة البدنية، والإصحاح في مراكز التغذية المجتمعية، إلى جانب الاستفادة من خدمات مراقبة الوزن والإحالة إلى المراكز الصحية. ويتلقى الأطفال المعانون من سوء التغذية والأمهات المهددات تغذية تكميلية من أغنية الفطام المدعومة بالمغذيات الدقيقة التي يقدمها **البرنامج**. وبالإضافة إلى ذلك تستخدم مراكز التغذية في حملة لمحو الأمية، كما تجري الاستعدادات لتدريب الأمهات على المهارات اللازمة.

وساعد **البرنامج** في تطوير الإنتاج المحلي لأغنية الفطام عبر توفير المساعدة الفنية والمعدات المناسبة. وتتألف أغنية الفطام من مزيج من السلع الغذائية المشتراة محلياً والمستوردة لتوفير العناصر المغذية الأساسية لهذه المجموعات الضعيفة.

ويتولى أمر مراكز التغذية المذكورة موظفون من المنظمات المحلية غير الحكومية يُختارون من أبناء المجتمعات المعنية، وتُسدد رواتبهم من قروض **البنك الدولي** المقدمة إلى الحكومة للنهوض بالمرافق الصحية في السنغال.

مدى التقدم في تنفيذ التزامات البرنامج تجاه النساء

٨٨- بما أن النساء يعانين بصورة جائرة من الجوع والفقر وأنهن عنصر حاسم في حل هاتين المشكلتين، فلقد طرح **البرنامج** مجموعة من الالتزامات المتينة المتعلقة بالسياسات إزاء النساء في مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، وذلك للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وترسم هذه الالتزامات أهدافاً محددة **للبرنامج** من زاوية مشاركة النساء في أنشطة المعونة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، بما في ذلك:

- توزيع ٨٠ في المائة من المعونة الغذائية للإغاثة على النساء مباشرة؛
- توجيه ٦٠ في المائة من مجموع موارد **البرنامج** إلى النساء والفتيات في تلك البلدان التي تُبيّن فيها إحصاءات التمايز بين الجنسين أن النساء يعانين من الضرر بنسبة تزيد عن ٢٥ في المائة مقارنة بالرجال (الفجوة بين الجنسين)؛
- أن تستخدم نسبة ٥٠ في المائة من الموارد التعليمية لصالح الفتيات؛
- أن تعود نسبة ٢٥ في المائة على الأقل، من أصول أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب بالنفع على النساء؛

- أن تضطلع النساء بدور قيادي في اتخاذ القرارات ضمن لجان إدارة الأغذية؛
- أن يهدف **البرنامج** إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عند اختيار الموظفين؛
- أن يتحمل الموظفون والشركاء المنفّذون مسؤولية تنفيذ هذه الالتزامات.

٨٩- وفي عام ١٩٩٨، خصص **البرنامج** مبلغ مليون دولار من ميزانية دعم البرامج والإدارة، بالترافق مع تعهد خاص من حكومة فنلندا بتقديم مبلغ آخر قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، لتشجيع توجيه اهتمام أوسع نحو إدراج قضايا التمايز بين الجنسين في الأنشطة المعانة من **البرنامج**.

٩٠- وشهد عام ١٩٩٨، البدء باستعراض مرحلي لتقرير ما إذا كانت الآليات المقامة لتنفيذ الالتزامات تجاه النساء هي آليات سليمة. وكان من بين النتائج الرئيسية التي خلص إليها الاستعراض، هي أن خطط العمل المعنية بقضايا التمايز بين الجنسين قد وضعت في معظم البلدان، وأن هناك تحسناً مطرداً في نوعيتها، وأن الحاجة ما تزال تدعو إلى اهتمام أشد بتحليل أسباب عدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر يقتضي النهوض بالاهتمام بتزويد النساء بالقدرات عبر تدخلات **البرنامج** (كمسألة منفصلة عن الترويج للمشروعات النسائية) وكذلك أيضاً بعملية تطوير نهج ذي منظور استراتيجي أقوى إزاء العناية بقضايا التمايز بين الجنسين، مع مراعاة السياق الوطني الذي تقدم ضمنه مساعدات **البرنامج**.

مشروع سفير Sphere يؤتي ثماره

يعود مشروع سفير إلى مبادرة بين المجتمع الدولي للمنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. وبمشاركة وكالات من **الأمم المتحدة** والجهات المانحة والمؤسسات الأكاديمية أُنجزت المرحلة الأولى من مهمة المشروع، وذلك بإصدار دليل عام ١٩٩٨ يتضمن ميثاق سفير للمساعدة الإنسانية والمعايير الدنيا للتصدي للكوارث.

ويشمل الدليل ميثاقاً شاملاً للمساعدة الإنسانية مستخلصاً من القانون الدولي القائم. ويوفر الميثاق الأساس للمعايير الدنيا في التصدي للكوارث التي ينبغي أن يجهد نظام المساعدة الإنسانية للتمسك بها في كل حالات الطوارئ.

وترمي مجموعة المعايير الدنيا في المجالات الرئيسية للمساعدة الإنسانية إلى الحفاظ على جودة المساعدة الموفرة للمنكوبين بالكوارث، وتحسين مساءلة الوكالات إزاء المستفيدين منها، وإزاء أعضائها، ومانحيها.

وقد اضطلع **البرنامج** بدور نشط في عمل المشروع، ولاسيما في الأفرقة العاملة التي تولت تطوير المعايير الدنيا المتصلة بالتغذية والمعونة الغذائية. وقد حظيت المبادئ التوجيهية **للبرنامج/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بشأن تقدير الاحتياجات الغذائية والتغذوية بقبول كامل باعتبارها من معايير سفير.

توريد الأغذية والبنود غير الغذائية

٩١- قام **البرنامج** خلال السنوات القليلة الماضية بشراء نحو نصف ما يقدمه من معونة غذائية، وأكثر من ربع مجموع كل الأغذية التي يوفرها، من البلدان النامية.

٩٢- وفي عام ١٩٩٨، بلغت قيمة مشتريات الأغذية ٢٤٧ مليون طن. ومن زاوية القيمة، فإن ذلك يشكل انخفاضاً عن مستوى السنوات السابقة، على أن المشتريات الغذائية مازالت تمثل ٤٢ في المائة من كل تسليمات **البرنامج**.

٩٣- وعلى غرار السنوات السابقة، فإن ٦٠ في المائة من المشتريات الغذائية (بقيمة ١٤٨,٥ مليون دولار) تمت في البلدان النامية، ولاسيما تايلند (٢٧,٢ مليون دولار)، وجمهورية جنوب أفريقيا (٢١,٨ مليون دولار)، والهند (١٦,٥ مليون دولار)، وأوغندا (١٣,٥ مليون دولار)، ونيبال (٨،٧ مليون دولار). وللمرة الأولى، جرت مشتريات ضخمة أيضاً في بلغاريا عام ١٩٩٨ (١٧ مليون دولار).

٩٤- وأنفق **البرنامج** نحو ١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨ على البنود غير الغذائية، بما في ذلك ٤,٥ مليون دولار المشتريات التي قامت بها المكاتب القطرية. وكان بند الإنفاق الرئيسي هو الوقود (٦,٦ مليون دولار)، ثم العربات (٣,١ مليون دولار)، والمخازن والمستودعات (٠٠٠ ٩٠٠ دولار)، وأجهزة الكمبيوتر والمعدات الأخرى لمعالجة البيانات (٠٠٠ ٧٠٠ دولار)، ومعدات الخطوط الحديدية (٠٠٠ ٧٠٠ دولار)، والأدوات الزراعية (٠٠٠ ٦٠٠ دولار)، ومعدات المطبخ (٠٠٠ ٥٠٠ دولار)، ومعدات القوارب والصنادل (٠٠٠ ٥٠٠ دولار).

عملية الإصلاح في الأمم المتحدة

مضامين عملية الإصلاح في الأمم المتحدة بالنسبة للبرنامج

٩٥- يشارك **البرنامج** بنشاط في عملية الإصلاح التي أطلقها الأمين العام بغية تمكين **منظومة الأمم المتحدة** من أن تتصدى بفعالية للتحديات الإنمائية والإنسانية في القرن الحادي والعشرين. ويسهم **البرنامج** في تدعيم التلاحم لأنشطة **الأمم المتحدة** على مستوى السياسات، والترويج لحضور موحد بشكل أكبر على المستوى القطري، عبر مساهمته النشطة في **فريق الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.**

٩٦- ويعتبر **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** عنصراً أساسياً في برنامج الأمين العام للإصلاح. وقد أنشئ هذا الإطار للترويج لاستجابة **منظومة الأمم المتحدة** بصورة متماسكة وتعاونية ومحكومة قطرياً للأولويات الوطنية، ولتنفيذ الأهداف المعتمدة في المؤتمرات العالمية **للأمم المتحدة**، وللعمل كإطار استراتيجي لبرامج وخطط ومشروعات المنظمات المشاركة **للأمم المتحدة** على المستوى القطري. وفي عام ١٩٩٧، بدأت مرحلة رائدة لاختبار الصلاحية التشغيلية للإطار في ١٨ بلداً، وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، أُنجزت أطر **الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** في ١١ بلداً من أصل البلدان الثمانية عشرة.

٩٧- وشارك **البرنامج** في صياغة المبادئ التوجيهية المؤقتة **لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** وفي التقدير المشترك للمرحلة الرائدة. وعقدت دورة تدريبية على مستوى المنظومة في مقر **البرنامج** في مارس/آذار عام ١٩٩٨ وشارك فيها موظفون من ١٧ وكالة مختلفة، بما في ذلك **البرنامج**.

٩٨- وعلى المستوى القطري، يشارك **البرنامج** بنشاط في عملية **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، في البلدان الرائدة حيث ينفذ **البرنامج** عمليات إنمائية. كما يشارك **البرنامج** في أفرقة العمل الفنية وأفرقة الموضوعات المنشأة لدعم عملية الإطار، ويترأس عادة الأفرقة المعنية بموضوعات التصدي للكوارث.

٩٩- وفرض تطبيق **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** أعباء إضافية باهظة على وقت موظفي المكاتب القطرية. وفي الوقت ذاته، لاحظ **البرنامج** العديد من المنافع التي جلبتها عملية هذا الإطار، ومن ذلك:

- النهوض بالحوار وتقاسم المعلومات والتفاهم المشترك بين المشاركين؛
- تزايد رغبة الوكالات في التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك (مثل تغذية الأطفال، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية)؛

- إتاحة قواعد بيانات مشتركة، ومؤشرات وتقديرات عامة تساعد على إعداد مخططات الإستراتيجية القطرية والبرامج القطرية.

١٠٠- وكان **البرنامج** داعية قوياً لتعزيز نظام المنسّق المقيم، وقد قام بطرح جدول أعمال خاص (بعنوان "القضايا المتصلة بتنفيذ الآليات المعتمدة لتحسين نظام المنسق المقيم") لتشجيع هذه العملية. وأسهم **البرنامج** بنشاط، جنباً إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في **فريق الأمم المتحدة الإنمائي**، في تنفيذ مختلف التدابير لتعزيز نظام المنسق المقيم، بما في ذلك:

- زيادة حادة في عدد وظائف المنسق المقيم التي يشغلها أفراد قادمون من الوكالات، والصناديق، والبرامج؛
- تطوير عملية تقدير كفاءة المنسقين المقيمين، التي ينبغي أن تصمم وتدار كعملية متعددة الوكالات؛
- ضمان أن تحظى الخبرة المهنية مع الهيئات الأخرى **للأمم المتحدة**، بما في ذلك العمل كمنسق مقيم **للأمم المتحدة**، بالإقرار باعتبارها عاملاً مهماً في الترقي والتقدم المهني؛
- إعداد اختصاصات موحدة للمنسقين المقيمين، مفصولة عن اختصاصات الممثل المقيم **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

١٠١- وأتاح **البرنامج** موظفين مؤهلين لشغل وظائف المنسق المقيم، كما طلب من موظفيه منح أولوية قصوى لمساندة المنسقين المقيمين.

١٠٢- ورغم إحراز تقدم كبير، فإن **البرنامج** يرى أنه مازال ينبغي تحقيق الكثير، بما في ذلك النهوض بالتوازن بين الجنسين، والتوسع في اختيار المنسقين المقيمين من منظمات أخرى غير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، وتطبيق نماذج مختلفة لنظام المنسق المقيم في البلدان المختلفة.

١٠٣- ويرد المزيد من المعلومات عن مضامين عملية إصلاح **الأمم المتحدة** بالنسبة لأنشطة **البرنامج** في الوثيقة (WFP/EB.A/99/3-A/2).

التقدم المحرز في التغييرات التنظيمية في البرنامج

١٠٤- في عام ١٩٩٦، بدأت المديرة التنفيذية برنامجاً للتغيير التنظيمي يشمل تحولاً جذرياً في عملية اتخاذ القرارات والوظائف نحو الميدان. ومع أن هذه التغييرات التنظيمية تحتاج لبعض الوقت كي تترك أثرها الكامل على الأداء التشغيلي، فقد تبين من استعراض عن التقدم المحرز في التغييرات التنظيمية في عام ١٩٩٨ ما يلي:

- أن موظفي **البرنامج** يدركون التزام **البرنامج** الجلي والراسخ بعملية إدارة التغييرات؛
- كان هناك إحساس كبير بامتلاك عملية إدارة التغييرات في مختلف أنحاء **البرنامج**، وهو إحساس يرتكز على مشاركة الموظفين في العملية منذ بدايتها؛
- يتفهم موظفو **البرنامج** أن التقدم يتضمن طائفة من المفاضلات الصعبة، مثل تحقيق التوازن بين ضمان امتلاك الموظفين للأدوات الضرورية لأداء العمل وإخضاعهم للمساءلة، وتأجيل التنفيذ إلى حين توافر الأدوات المرغوبة؛
- كان هناك موقف مستنير من جانب المديرين بشأن سلطاتهم المتزايدة، وتفهم للحاجة إلى إرشاد معياري، إلى جانب نظم المعلومات والاتصالات لمساندة السلطات المفوضة لهم.

١٠٥- إن التغييرات التنظيمية هي عملية مستمرة. ومن بين المجالات التي تم تحديدها لاتخاذ تدابير بشأنها مستقبلاً ما يلي:

- إنجاز وإصدار توجيهات معيارية محدّثة لموظفي **البرنامج**، ولاسيما في مجال تصميم البرامج وتنفيذها، والتوريد، والإدارة، وشؤون الموظفين. وقد انتهى إعداد دليل النقل والإمداد في عام ١٩٩٨، وبدأ العمل في دليل تصميم البرامج وفي أول دليل **للبرنامج** بشأن مراجعة الحسابات الداخلية؛
- تحسين الاتصالات الداخلية، بما يتيح التوسع في تطبيق اللامركزية على العديد من مهام الإدارة؛
- تدعو الحاجة إلى مهارات مناسبة جديدة للموظفين وإلى عمليات تدريب لضمان استخدام نظم جمع المعلومات وإدارتها وتبادلها، التي طوّرت في ظل برنامج تحسين الإدارة المالية، على النحو الأكمل.

١٠٦- سيساعد فريق الإشراف على عملية التغيير، الذي أنشئ عام ١٩٩٨ على مستوى الموظفين التنفيذيين، في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التغييرات التنظيمية.

تزويد المكاتب القطرية بالقدرات

١٠٧- يهدف مشروع الاتصالات، الذي بدأ في أواخر عام ١٩٩٦ لدعم عملية اللامركزية في **البرنامج**، إلى إقامة شبكة مؤسسية واسعة لتوفير خدمات البريد الإلكتروني وتوفير البيانات من بعد لكل المكاتب القطرية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، انضمت أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع مكاتب **البرنامج** إلى "الشبكة"، وغدت قادرة على الاتصال بالمقر الرئيسي وببعضها البعض بالبريد الإلكتروني وعبر تبادل الملفات. كما أن كل مكتب قادر على استخدام البرامج الحاسوبية التطبيقية المعتمدة في المؤسسة. ونتيجة لذلك، فإنه سيكون باستطاعة المكاتب القطرية تسجيل بيانات المعاملات المالية مباشرة في نظام الحاسوب، عوضاً عن إرسال نسخ مطبوعة لإدراجها في النظم الحاسوبية في المقر الرئيسي، وهي عملية بطيئة ومستنزفة للوقت.

١٠٨- وفي أواخر عام ١٩٩٨، بدأ مشروع ذو صلة بإدخال المزيد من التحديث على قدرات الاتصالات في المكاتب القطرية. وسيقوم مشروع شبكة الاتصالات المعززة الذي تبلغ تكاليفه ثلاثة ملايين دولار بتطوير اتصالات فضائية لتحسين شبكة اتصالات **البرنامج** أكثر فأكثر، ولاسيما بالنسبة للمكاتب العاملة في مناطق نائية شحيحة المرافق.

مشروع معالجة خلل التاريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠

١٠٩- وتنبع مشكلة عام ٢٠٠٠ من استخدام العديد من النظم الحاسوبية لطريقة تأريخ ثنائية الحقول تفترض تسليماً أن الرقمين (١) و(٩) هما الرقمان اليساريان لكل سنة. ودون إدخال تغييرات برامجية فإن هذه النظم ستعتبر أن الرقمين (٠٠) لا يشيران إلى العام ٢٠٠٠ بل إلى العام ١٩٠٠، مما يمكن أن يؤدي إلى تعطل الأجهزة الحاسوبية تماماً أو إلى اضطراب عملها في ٢٠٠٠/١/١.

١١٠- بدأ **البرنامج** بتنفيذ مشروع عام ٢٠٠٠ في يوليو/تموز عام ١٩٩٨، وذلك بتشكيل فريق مؤلف من ثمانية أشخاص. وقام الفريق، الذي اعتمد منهجية المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، بإعداد خطة عمل مؤلفة من أربع مراحل لتطبيقها في المقر الرئيسي وفي المكاتب القطرية وهي على الشكل التالي:

- *التوعية بمشكلة عام ٢٠٠٠* : وزّع تقرير معنون "الاستعداد لعام ٢٠٠٠" على كل مكاتب **البرنامج** لتعميق الوعي بمشكلة العام ٢٠٠٠ وتوفير عرض عام لسبل الاستعداد لها.
- *الجرد واختبار الامتثال لمتطلبات العام ٢٠٠٠* : تحديد حالة الأجهزة والبرامج قيد الاستخدام حالياً إزاء مشكلة عام ٢٠٠٠.

- *التصحيح والاختبار*: تحديث الأجهزة والبرامج ذات العيوب أو الاستعاضة عنها. وقد أنشئ مرفق للامتثال لمتطلبات العام ٢٠٠٠ لاختبار معظم البرامج والتطبيقات الهامة.
- *خطط الطوارئ*: وضماناً لاستمرار العمليات بصورة طبيعية في حال حدوث حالة طوارئ غير منظورة، ينبغي الاتصال بكل الجهات المسؤولة عن توفير المعدات والخدمات الحيوية للمنظمة التي يُشك بامتثالها لمتطلبات العام ٢٠٠٠. وغالبية هذه الجهات ستتكوّن على الأرجح من موردي الخدمات الخارجيين، مثل شركات الطاقة والمياه أو الخدمات المصرفية. وحيثما كان ذلك مجدياً، فإن على مكاتب **البرنامج** أن تقوم بتخزين الإمدادات الضرورية، مثل وقود الديزل لتشغيل مولدات المكاتب.

الإدارة المالية وإدارة الموارد

عرض عام للميزانية الموحدة والنفقات في البرنامج

١١١- ارتكزت ميزانية **البرنامج** الموحدة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ على التوافر المتوقع لمقدار ٤,٣ مليون طن من السلع. ونتيجة المساهمة الإضافية غير المنتظرة والمستقبلة بترحيب كبير التي تقدمت بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزء الأخير من عام ١٩٩٨، البالغة مليون طن، فإن من المنتظر أن يتجاوز الحجم بالنسبة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ مقدار ٥,٤ مليون طن، مع ميزانية مزمعة مناظرة تبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار. وقد تم تعديل ميزانية دعم البرامج والإدارة وفقاً لذلك.

١١٢- وصلت قيمة الإنفاق الشامل **للبرنامج** عام ١٩٩٨، إلى ١ ٣٤٨ مليون دولار[١]. وبلغت مصروفات التشغيل ١ ٢٣٨ مليون دولار، بينما وصل إنفاق ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى ١١٠ ملايين دولار. وكان الإنفاق بحسب فئات البرامج والتكاليف على النحو التالي (بملايين الدولارات).

فئات البرامج		فئة التكاليف	
العمليات الإنمائية	٢٥٩	السلع	٦٤٧
عمليات اللاجئين والنازحين/ عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش	٢١٩	النقل البحري	١٤٧
عمليات الطوارئ	٦٩٧	النقل الجوي، والنقل العابر للحدود، والنقل البري والتخزين والمناولة	٢٦٢
العمليات الخاصة	٣٤	تكاليف الدعم المباشر وغيرها	١٨٢
العمليات الثنائية/ العمليات الأخرى	٢٤	مجموع تكاليف التشغيل	١ ٢٣٨
الحساب العام	١١٥	ميزانية دعم البرامج والإدارة	٩٦
		بنود أخرى في إطار الحسابات الخاصة	١٤
المجموع	١ ٣٤٨	مجموع المصروفات	١ ٣٤٨

(١) ترتكز أرقام عام ١٩٩٨ على كشوف الحسابات المالية المؤقتة.

التمويل طويل الأجل

١١٣- أدخل **البرنامج** عام ١٩٩٦ نموذجاً جديداً بصورة جذرية لتوفير الموارد والتمويل بغية حل المشكلات المستمرة المتصلة بعدم كفاية المساهمات النقدية للتمويل الكامل لعمليات **البرنامج** المدعومة بالمعونة الغذائية ولميزانية دعم البرامج والإدارة. ومن بين السمات الأساسية لهذا النموذج الجديد مبدأ "الاسترداد الكامل للتكاليف بحسب الجهة المانحة وبحسب حجم المساهمة". ووفقاً لهذا المبدأ، فإن على كل المساهمين توفير مبالغ نقدية كافية لتغطية تكاليف الدعم المباشر وميزانية دعم البرامج والإدارة بما يتناسب مع مقدار مساهماتهم العينية. وعني النموذج أيضاً بقضايا أساسية مثل زيادة الشفافية، والمساءلة، والقدرة على التكهن بالموارد، والمرونة.

١١٤- وفي عام ١٩٩٧، بدأ استعراض لفعالية النموذج الجديد بمسح للجهات المانحة، ودراسة للخبرات الداخلية، ومشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء والجهات المانحة. وأضفيت الصبغة الرسمية على هذه المشاورة في مايو/أيار عام ١٩٩٨ بإنشاء المجلس التنفيذي لجماعة عمل رسمية مفتوحة الأعضاء **للبرنامج** ولمراقب من اللجنة الأوروبية.

١١٥- ووحدات جماعة العمل عدداً من المجالات التي حقق فيها النموذج بالفعل فوائد جمة للبرنامج، بما في ذلك:

- زيادة الشفافية والمساءلة؛
- تعزيز قدرة **البرنامج** على تخطيط وإدارة موارده على مستوى المؤسسة والمشروعات؛
- تحسين القدرة على التكهن بالموارد المتاحة إلى حد ما.

١١٦- غير أن جماعة العمل الرسمية لاحظت وجود بعض الصعوبات الرئيسية في التشغيل الحالي للنموذج، بما في ذلك:

- لم يتحقق الامتثال الكامل على الدوام من جانب بعض الجهات المانحة الرئيسية رغم الجهود الكبيرة من جانبها؛
- لم يُكبح الاتجاه المتزايد نحو المساهمات الموجهة؛
- جرى تضخيم معدل تكاليف الدعم المباشر للأنشطة الإنمائية بصورة مصطنعة؛
- دعت الحاجة إلى عملية معقدة ومتعبة لتحديد المعدلات التفاضلية لتكاليف الدعم غير المباشر.

١١٧- وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، اعتمد **المجلس التنفيذي** توصيات جماعة العمل الرسمية، وهو ما ينبغي أن يمنح **البرنامج** قسطاً أكبر من الأمان فيما يتعلق بتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة، ومرونة أعظم في استخدام الموارد، وقدرة معززة على تخطيط وتنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب، وستدخل السياسات المعدلة حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

تحسين نظم الإدارة المالية

١١٨- بدأ تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية في عام ١٩٩٥، لتحديث قدرات **البرنامج** في ميدان الإدارة المالية والمحاسبة، وذلك، وضمن جملة أمور، من خلال الاستعاضة عن النظم الحاسوبية الرئيسية التي أدخلت في منتصف الثمانينات بأخرى حديثة ومحسنة. وجرى التعاقد مع شركة أي.بي.إم في عام ١٩٩٨ لتنفيذ نظم متكاملة للمالية، وشؤون الموظفين، والتوريد، على أن يتم إنجازها عام ٢٠٠٠. ويوجه اهتمام خاص إلى مساندة التوسع في تفويض المسؤوليات إلى المكاتب القطرية عبر تمكينها من تولي أمر ميزانيات الإدارة والمشروعات فيها، ومسؤوليات العاملين لديها، وعمليات توريدها للأغذية والبنود غير الغذائية.

١١٩- وطُبقت المرحلة الأولى من نظام تتبع السلع الجديد في **البرنامج** في إثيوبيا وجيبوتي في نهاية عام ١٩٩٨، بعد عملية اختبار رائدة في كينيا وأوغندا. وسيؤدي النهوض برصد مواقع وأوضاع سلع **البرنامج** إلى تحسين القرارات التشغيلية المتصلة بتخصيص الأغذية على طول خط الإمداد.

١٢٠- ويوفر نظام حشد الموارد الوسيلة لتتبع ورصد البيانات عن طلبات الموارد ومساهماتها، بما في ذلك، إصدار النداءات ومقترحات التمويل. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، قارب النظام مرحلة التشغيل الكامل في المقر الرئيسي.

١٢١- ومن المقدر الآن أن الحاجة تدعو إلى نحو ٣٧ مليون دولار لتنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية منذ انطلاقه وحتى إنجازه في عام ٢٠٠٠، وهو ما يزيد بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً عما كان متوقعاً عند اعتماد الخطة في عام ١٩٩٥. وهناك ثلاثة أسباب لهذه الزيادة وهي:

- الحصول على تقديرات أدق للتكاليف بعد تحديد العناصر المنفردة للنظام على نحو ملموس؛
- حدثت زيادات لم يسبق لها مثيل في التكاليف في قطاع تكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يرجع في جانب كبير منه إلى الاندفاع لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فقد تمكن **البرنامج** من إبقاء التكاليف ضمن حدود معقولة، عبر التعاقد مع الخبراء الاستشاريين الأفراد بدلاً من التعاقد مع الشركات الضخمة؛
- جرى تمديد فترة التنفيذ لمدة عام آخر. ونتيجة لذلك، فإن الضرورة تدعو إلى دعم النظم الحالية الأقل كفاءة لفترة أطول مما كان متصوراً في البداية.

١٢٢- ورغم تقديم مبلغ إضافي قدره أربعة ملايين دولار إلى برنامج تحسين الإدارة المالية خلال عام ١٩٩٨، فما يزال هناك نقص كلي في التمويل قدره نحو ١٧ مليون دولار. وكفل التمويل المؤقت البالغ ١٠ ملايين دولار من الحساب العام المحافظة على التقدم في الوقت الذي يجري فيه السعي للحصول على مبالغ إضافية من الجهات المانحة.

تحسين المساءلة

١٢٣- خلال ست عمليات تفتيش وسبعة تحقيقات نفذها ***مكتب المفتش العام*** في عام ١٩٩٨، تصدى هذا المكتب لقضايا مثل المساءلة، واللامركزية، والخسائر النقدية، وتضارب المصالح، والأمن، والسرقة، وخسائر الأغذية، وإدارة شؤون الموظفين، والمضايقة الجنسية، واختلاس الأموال، وكذلك المسائل الناشئة عن إصلاح **منظومة الأمم المتحدة**، مثل المشورة بشأن الخدمات المشتركة، وفعالية التكاليف للمباني المشتركة لوكالات **الأمم المتحدة**.

١٢٤- ويكفل التعاون الوثيق مع الإدارة إلى أن الدروس المستخلصة من أنشطة التفتيش والتحقيق ستدرج في تصميم عمليات **البرنامج**، وأنها ستنعكس في تعديل الدليلات الإرشادية والمبادئ التوجيهية المتصلة بمسائل مثل المحاسبة، والتحرش الجنسي، والأمن، والسفر.

١٢٥- وقد تعزز التعاون بين **مكتب الأمم المتحدة لخدمات الإشراف الداخلي** والخدمات الأخرى للتفتيش والتحقيق في **منظومة الأمم المتحدة** عبر تقاسم المعلومات. كما شارك فريق التحقيقات في **البرنامج** في برنامج تدريبي نظمه **مكتب الأمم المتحدة لخدمات الإشراف الداخلي** عام ١٩٩٨.

١٢٦- تهدف جهود ***مكتب مراجعة الحسابات الداخلية*** إلى تحقيق شفافية أكبر ومساءلة أوسع في إدارة موارد **البرنامج**. وفي عام ١٩٩٨ قدم ما مجموعه ٤٢٠ من توصيات المراجعة، منها ٢٤٧ توصية تمت الاستجابة لها بحلول نهاية العام.

١٢٧- ومنذ عام ١٩٩٧، جرى اقتسام الدروس الرئيسية المستخلصة من مراجعة حسابات المكاتب القطرية مع تلك المكاتب. وكانت الدروس الرئيسية في عام ١٩٩٨ على النحو التالي:

- الحاجة إلى رصد أوثق لميزانيات المكاتب القطرية لتفادي فرط الإنفاق؛
- أهمية الفصل بين مهام الترخيص والإجازة ضمن المكاتب القطرية؛
- أهمية المطابقة الدورية بين سجلات حسابات المكاتب القطرية والمقر الرئيسي للتحقق من الفروق ومعالجتها؛
- الحاجة إلى توثيق كاف، ومعالجة دقيقة، واستعراض للمدفوعات؛
- الحاجة إلى اتّباع لوائح **البرنامج** وقواعده في توريد الأغذية، والنقل، والبنود غير الغذائية؛
- الحاجة إلى تحسين إدارة أصول **البرنامج** (المبالغ النقدية، والسلع، والمعدات) عبر النهوض بتدوين السجلات وتنفيذ عمليات الاستعراض الدورية.

١٢٨- وفي عام ١٩٩٦، طُوّر نموذج لتقدير المخاطر وذلك لتحديد مستوى تعرض أصول **البرنامج** وموارده لأنماط مختلفة من المخاطر. وأثبت هذا النموذج منذ ذلك الحين أنه يوفر أساساً قيماً لإرساء دورة مراجعة حسابات **للبرنامج**.

١٢٩- ويندرج **البرنامج** في عداد مجموعة قليلة من منظمات الأمم المتحدة التي يقوم فيها مراجعو الحسابات الداخليون باستعراض دوري لأنشطة التوريد، بما في ذلك كل وثائق اجتماعات التوريد وما يتعلق بالمشاركة فيها. وليس هذا الاستعراض بالمراجعة الجوهرية للتوريد، ولكنه يوفر تقديراً حسن التوقيت لقرارات التوريد المتخذة على أساس السلطة المفوضة، ويمثل فرصة لمعالجة القضايا على الفور وفي الموعد المناسب.

١٣٠- ونُفذت أول عملية مشتركة لمراجعة الحسابات بين وكالتين من وكالات الأمم المتحدة عام ١٩٩٨. وذلك بالمراجعة المشتركة بين **البرنامج** و**منظمة اليونيسيف** لعملية شريان الحياة في السودان.

تنمية الموارد البشرية

١٣١- تعاقد **البرنامج** مع أكثر من ٠٠٠ ٥ موظف خلال عام ١٩٩٨، وذلك بموجب أنواع مختلفة من العقود. وأبرمت عقود تتجاوز مدتها ١٢ شهراً مع أكثر من ٠٠٠ ٢ موظف؛ أما البقية فقد تم توظيفهم لفترات أقصر.

١٣٢- ويتخذ **البرنامج** بنشاط الخطوات اللازمة لتحقيق هدف **الأمم المتحدة** المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التوظيف بحلول عام ٢٠٠١. ومن المطلوب من المديرين تقديم تقارير كل ستة أشهر عن الهيكل الوظيفي في دوائرهم مقسماً بحسب فئة الجنس، وهم يعتبرون مسؤولين عن تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيهم. وفي عام ١٩٩٨، شكلت النساء نسبة ٣٥ في المائة من الموظفين الجدد المتعاقدين لمدة سنة واحدة أو أكثر. ورغم الزيادة الباهرة في عدد الموظفات المهنيات منذ عام ١٩٩٢، فإن نسبة النساء في صفوف الموظفين المهنيين تزيد قليلاً فحسب عن الثلث، علماً بأن معظمهن يشغلن رتباً منخفضة. وقد طرحت مبادئ توجيهية أشد لعام ١٩٩٩، بحيث غدا تحقيق الأرقام المستهدفة المتصلة بالمساواة بين الجنسين عنصراً صريحاً في تقدير أداء كل المديرين المسؤولين عن التوظيف.

موظفو البرنامج بحسب الفئة والجنس في ١٩٩٨/١٢/٣١[(١)]

(باستثناء ذوي العقود القصيرة، والاستشاريين، والمستخدمين بعقود اتفاقية الخدمة الخاصة)

الفئة	المجموع	النساء	النسبة المئوية للنساء
المهنيون			
الفئات العليا (مدير٢ فما فوق)	١١	٣	٢٧
المكاتب القطرية	١	صفر	صفر
المقر الرئيسي[(١)]	١٠	٣	٣٠
موظفو الخدمة الموحدة	٢٣٢	٥٨	٢٥
المكاتب القطرية	١٥٣	٣١	٢٠
المقر الرئيسي[(١)]	٧٩	٢٧	٣٤
الموظفون المتخصصون	٥٦	٢٤	٤٣
المكاتب القطرية	١	صفر	صفر
المقر الرئيسي[(١)]	٥٥	٢٤	٤٤
موظفو المشروعات الأساسيون	١٢٣	٣٩	٣٢
المكاتب القطرية	٦٢	١١	١٨
المقر الرئيسي	٦١	٢٨	٤٦
موظفو المشروعات الأساسيين	٢٨١	٨٩	٣٢
المكاتب القطرية	٢٣٢	٦٦	٢٨
المقر الرئيسي[(١)]	٤٩	٢٣	٤٧
الموظفون المهنيون المبتدئون	٥٧	٣٥	٦١
المكاتب القطرية	٤٣	٢٥	٥٨
المقر الرئيسي[(١)]	١٤	١٠	٧١
مجموع الموظفين المهنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا	٧٦٠	٢٤٨	٣٣
المكاتب القطرية	٤٩٢	١٣٣	٢٧
المقر الرئيسي	٢٦٨	١١٥	٤٣
متطوعو الأمم المتحدة (في المكاتب القطرية)	٧٣	١٧	٢٣
الموظفون الوطنيون (المكاتب القطرية)	٢٠٠	٥٩	٣٠
مجموع الموظفين المهنيين	**١ ٠٣٣**	**٣٢٤**	**٣١**
موظفو الخدمة العامة			
المكاتب القطرية (الوطنية)	٧٤٩	٢٧٨	٣٧
المكاتب القطرية (الدولية)	١٦	١٢	٧٥
المقر الرئيسي[(١)]	٣١٨	٢٤٥	٧٧
مجموع موظفي الخدمة العامة	**١ ٠٨٣**	**٥٣٥**	**٤٩**
المجموع الكلي للموظفين	**٢ ١١٦**	**٨٥٩**	**٤١**
المكاتب القطرية (٧٢ في المائة)	١ ٥٣٠	٤٩٩	٣٣
المقر الرئيسي (٢٨ في المائة)	٥٨٦	٣٦٠	٦١

(١) تتضمن البيانات المتصلة بالموظفين في المقر الرئيسي أولئك الموظفين العاملين في مكاتب ارتباط **البرنامج** في بروكسل، وجنيف، ونيويورك، ويوكوهاما، وواشنطن.

١٣٣- ومن المفترض أن تسهم السياسة الجديدة لتوظيف الأزواج في تيسير توظيف الفنيين الدوليين، ولاسيما النساء، وإبقائهن في الوظائف. ومن بين العوائق المهمة التي تعترض طريق التعاقد مع موظفين مهنيين من ذوي التدريب العالي، أن الفرص الدولية للعمالة وللتقدم المهني محدودة بالنسبة للأزواج والزوجات الذين يتمتعون بدورهم في كثير من الأحيان بمؤهلات مهنية. وترمي سياسة **البرنامج** الجديدة لتوظيف الأزواج والزوجات إلى تيسير توظيف قرناء الموظفين الفنيين من ذوي المؤهلات الفنية في كل المواقع، مع تفادي تعارض المصالح في الوقت ذاته. وقد يكون التوظيف مع **البرنامج**، أو

وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى، أو المنظمات غير الحكومية. وحينما يكون كلا الزوجين يعملان مع **البرنامج**، فإن **البرنامج** سيسعى إلى تيسير تعيينهما في موقع العمل ذاته.

١٣٤- وهناك إرث تاريخي يخلق الآن مشكلات إدارية كبرى، وهو العدد الضخم من الأنواع المختلفة للعقود التي تم تعيين موظفي **البرنامج** بموجبها. ومع أن التيسير التشغيلي، والحاجة إلى التكيف بسرعة مع الحالات المتغيرة، هما وراء هذه المشكلة، فإن تفشي الأنواع المختلفة من العقود قد خلق وضعاً جائراً بالنسبة للعديد من الموظفين وعقّد عمليات إدارة شؤون العاملين. ولمعالجة ذلك، فقد بدأ استعراض شامل لسياسات التوظيف في **البرنامج** بالنسبة لفئة الموظفين المهنيين الدوليين في عام ١٩٩٨، بهدف تكييف عمليات التوظيف في **البرنامج** على نحو أفضل مع الاحتياجات التشغيلية. إذ ينبغي أن يمتلك **البرنامج** القدرة على زيادة عدد الموظفين والتعاقد معهم بسرعة، بما يتناسب مع توسع العمليات أو انكماشها. وفي الوقت ذاته، فإن من الواجب أن يكون **البرنامج** قادراً على تعيين موظفين من ذوي الحماس والتدريب العاليين والاحتفاظ بهم. ويشكل تحقيق هذين الهدفين تحدياً أساسياً، في الوقت الذي يجري فيه توفير بيئة تعاقدية منصفة للموظفين وتبسيط إدارة شؤونهم.

١٣٥- وفي عام ١٩٩٨، اعتُمد معظم المديرين القطريين **للبرنامج** والمديرين الإقليميين ممثلين **للبرنامج**.

١٣٦- وطبق برنامج جديد لتدريب كبار موظفي الإدارة في عام ١٩٩٨. ومن بين جوانب هذا التدريب نظام التقييم "بنطاق ٣٦٠ درجة"، وهو نظام للمعلومات الارتجاعية يغذيه الرؤساء، ومرؤوسوهم، ونظراؤهم. وقد أتم أكثر من ١٠٠ من كبار المديرين الآن دورتين للمعلومات الارتجاعية بهذا النظام.

١٣٧- وكجزء من برنامج مساعدة الموظفين المعززة، فقد عين استشاريون غير متفرغين في كل من نيروبي، وأبيدجان، وإسلام آباد لتوفير النصائح والمشورات المتصلة بمعالجة الإجهاد بالنسبة للموظفين الذين تعرضوا لأحداث مؤلمة، مثل التعرض للاعتداء أو الاختطاف كرهائن. وقام المستشارون بزيارة معظم مناطق الطوارئ الرئيسية.

١٣٨- ونفذ برنامج "welcome"، وهو برنامج حاسوبي تفاعلي جديد للتوجيه، في عام ١٩٩٨ لمساعدة الموظفين الجدد أو المنقولين على التكيف مع ظروف المعيشة والعمل في روما. ويجري الآن تكييف هذا **البرنامج** لاستخدامه في المكاتب القطرية باستعمال معلومات تتعلق بكل قطر على حدة.

توفير الموارد لأنشطة البرنامج

التدفقات العالمية للمعونة الغذائية

١٣٩- تقدر التسليمات العالمية للمعونة الغذائية في عام ١٩٩٨ بنحو ٧،٧ مليون طن، وهو ما يمثل زيادة للمرة الأولى منذ خمس سنوات. وشكلت المعونة الغذائية البرامجية، التي تقدم عادة من حكومة إلى أخرى كدعم لميزان المدفوعات، كل هذه الزيادة تقريباً؛ وبقيت المعونة الغذائية الخاصة بالإغاثة والمشروعات، عند مستويات قريبة مما كانت عليه عام ١٩٩٧. ومع ذلك، فإن المعونة الغذائية الموجهة –المشكّلة من فئتي الإغاثة والمشروعات - ما تزال تمثل ٧٠ في المائة من مجموع تسليمات المعونة الغذائية الكلية.

١٤٠- وحظي إقليم آسيا بالنصيب الأكبر من تسليمات المعونة الغذائية، يليه إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتلقى كلا الإقليمين مقادير من المعونة الغذائية تفوق ما كان عليه الحال عام ١٩٩٧. وفي أفريقيا جاءت الزيادة أساساً من

التسليمات الضخمة لعمليات الطوارئ. وفي آسيا، زادت تسليمات البرامج والإغاثة على حد سواء. وتلقى إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي معونات غذائية تزيد بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً عما حصل عليه عام ١٩٩٧. وجاءت هذه الزيادة أساساً نتيجة لتسليمات المعونة الغذائية البرامجية التي تضاعفت عام ١٩٩٨.

١٤١- ووفرت جهتان مانحتان، هما - الولايات المتحدة الأمريكية واليابان – معظم الزيادة في المعونة الغذائية العالمية، مما عوض عن الانخفاض العام في المعونة الغذائية الواردة من أغلب الجهات المانحة الأخرى.

اتفاقية المعونة الغذائية

ينقضي أجل اتفاقية المعونة الغذائية الراهنة في يونيو/حزيران ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٨، وفي ظل انخفاض ميزانيات المعونة وهبوط الإمدادات المتاحة من المعونة الغذائية، فقد شكل أعضاء الاتفاقية المذكورة فريقاً عمل لبدء المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة.

ورغم أن **البرنامج** ليس طرفاً في الاتفاقية، فقد رحب بالدعوة التي وجهها أعضاء اللجنة لحضور اجتماعات فريق العمل لمناقشة السبل التي يمكن بها للاتفاقية الجديدة أن تشجع على استخدام أفضل للمعونة الغذائية. وحث **البرنامج** الأعضاء على اعتماد اتفاقية.

تشجع الاستخدام الأمثل للمعونة الغذائية، وتمنع في الوقت ذاته انخفاض تدفقات المعونة الغذائية دون المستوى الراهن لالتزامات اتفاقية المعونة الغذائية. وتحقيقاً لذلك، فقد اقترح **البرنامج** أربعة أهداف واضحة للاتفاقية الجديدة:

- منع هبوط المستوى الأدنى للكميات الملتزم بها في ظل اتفاقية المعونة الغذائية دون مقدار ٥,٣٥ مليون طن؛
- تشجيع تخصيص المعونة الغذائية لأقل البلدان نمواً، ثم ترتيب المخصصات حسب الأولوية بعد ذلك لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وبالتالي توجيه المساعدة الغذائية إلى البلدان التي يتفشى فيها الفقر وانعدام الأمن الغذائي جنباً إلى جنب؛
- الحفاظ على مستوى أدنى قدره ٣,٥ طن من المعونة الغذائية للاحتياجات الغذائية المزمنة (أي بشكل متميز عن الإغاثة)؛
- الترويج، حيثما كان ذلك مناسباً، لاستخدام الأغذية المحلية والأطعمة المدعمة بالمغذيات الدقيقة، ومن ثم تحسين أثر الأغذية المسلّمة.

المساهمات والالتزامات وأوجه العجز

١٤٢- وصلت قيمة المساهمات الكلية المقدمة إلى **البرنامج** عام ١٩٩٨ إلى ١,٧ مليار دولار، أي بزيادة الثلث عما كانت عليه عام ١٩٩٧. وزادت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مساهماتهما إلى **البرنامج** بمعدل يفوق الضعف، بينما زادت اليابان من منحها بنسبة ٢٠ في المائة، وإيطاليا بنسبة ١٧ في المائة، وفرنسا بنسبة ١٣ في المائة. ومع ذلك، فإن متطلبات المعونة الغذائية تتجاوز بدورها وبشكل كبير مستوى عام ١٩٩٧، وذلك أساساً بسبب تصاعد احتياجات المعونة الغذائية الإغاثة، ولاسيما بالنسبة لإغاثة العدد الضخم من المنكوبين بالكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موارد الإغاثة جاءت برمتها تقريباً كاستجابة مباشرة للنداءات، لا كتوقع لنشوء حالات الطوارئ. وكانت نسبة ثلاثة في المائة فقط من المساهمات المقدمة إلى عمليات الطوارئ مساهمات غير مقيدة البتة (أي دون فرض شروط على استخدامها، مثل اشتراط عمليات بعينها أو تحديد مناطق المشتريات).

١٤٣- وانخفضت الموارد التي تقدمها الجهات المانحة للأنشطة الإنمائية بالقيمة الدولارية بنسبة ١٣ في المائة منذ عام ١٩٩٦ (وذلك من ٣٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ٣٤٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨). وكان يمكن أن يكون هذا الانخفاض أشد حدة لو لم يتلق **البرنامج** مساهمات إضافية ضخمة بشكل استثنائي من الولايات المتحدة الأمريكية، مما ساعد على تغطية جانب من المتطلبات القائمة للمشروعات الإنمائية. وقد تعوض الانخفاض في الموارد الخاصة بالتنمية

إلى حد ما بفضل هبوط الأسعار فيما يتعلق بالأغذية (انخفض سعر السلع بمقدار الربع تقريباً منذ عام ١٩٩٦)، وفي أجور النقل (انخفضت أجور الشحن الجوي التي يدفعها **البرنامج** بنحو ١٠ في المائة منذ عام ١٩٩٦).

١٤٤- وتعتبر الزيادة في نسبة المساهمات الموجهة متعددة الأطراف المتعلقة بالمشروعات الإنمائية، والبالغة – ٢٩ في المائة عام ١٩٩٨ – اتجاهاً يبعث على القلق. ومن بين الشواغل الأخرى أن مثل هذه المساهمات الموجهة تجعل من العسير توجيه الموارد بانتظام نحو أشد الناس حاجة، وتشّوه في بعض الأحيان تخصيص الموارد. وقامت الجهات المانحة بالفعل في عام ١٩٩٨ بتوجيه الموارد الإنمائية عبر **البرنامج** إلى بعض البلدان بمقادير ضخمة إلى درجة أنه تعذر استخدام كل هذه الموارد، وفي الوقت ذاته فقد دعت الحاجة إلى خفض الأنشطة في بلدان أخرى بسبب عدم توافر ما يكفي من موارد إنمائية لتمويلها بالكامل. وإذا ما استمر الاتجاه نحو المساهمات الموجهة متعددة الأطراف، فإن **البرنامج** سيجد من الصعب عليه أكثر فأكثر الوفاء بالتزامه بتوفير الجانب الأعظم من مساعداته الإنمائية إلى أشد البلدان فقراً، وأن يقوم بذلك أيضا على نحو يتسم بفعالية التكاليف.

مشكلات الموارد في إقليم البحيرات الكبرى

تأثر المستفيدون من **البرنامج** بشدة خلال عام ١٩٩٨، بفعل عجز الموارد المخصصة لعمليات الإغاثة في إقليم البحيرات الكبرى، والمتزامن مع تخصيص الجهات المانحة لمساهماتها لبلدان بعينها، عوضاً عن أن تقدمها للعملية الإقليمية ككل. ورغم أن المخزونات الإقليمية كانت على الدوام كافية من زاوية الاحتياجات الغذائية الكلية، حيث كان متوسط هذه المخزونات يعادل متطلبات أكثر من ١٠ أسابيع، فإن تلك المخزونات الغذائية لم تكن متاحة في كثير من الأحيان لتوزيعها بصورة منصفة بين كل الناس. ونتيجة لذلك، فقد أجرى **البرنامج** سلسلة من المبادلات والقروض، بعد التماس موافقة الجهات المانحة. وفي حين أن الأثر الرئيسي على المستفيدين قد أمكن تفاديه، فإن ذلك قد تحقق فحسب بتكاليف إضافية وأعباء إدارية ضخمة.

ومما زاد من تعقيد الأمور، أنه كان على **البرنامج** أن يجاري توافر الموارد بتوفير قدرات التسليم والتوزيع، وهي قدرات كانت محدودة بفعل تدهور الظروف الأمنية. وفي تنزانيا اضطر **البرنامج** إلى خفض الحصص العامة حينما انقطعت طرق النقل بسبب الفيضانات؛ وقد زاد الإقبال على البرامج التغذوية بشدة في أعقاب خفض الحصص العامة.

وبسبب الافتقار إلى زيت الطعام بعد منتصف عام ١٩٩٨، اضطر **البرنامج** إلى منح الأولوية للبرامج والتدخلات التغذوية الموجهة للمجموعات الضعيفة. وللتعويض عن الافتقار إلى الزيت في الحصص العامة، فقد زيدت كميات الحبوب والبقول. ومع ذلك، فإن اقتطاع الزيت من تشكيلية غذائية العامة خلّف آثاراً ملحوظة على معدلات المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، التي عانت من معدلات استنزاف عالية للغاية. كما أن الحالة التغذوية للمستفيدين في المجتمعات المعانية على نحو خاص من انعدام الأمن الغذائي لم تشهد أي تحسن ملموس.

وبالنسبة للاجئين والنازحين الذين كان اتكالهم شديداً على المعونة الغذائية وقدرتهم على التصدي بالغة الضعف، فإن الافتقار إلى الزيت أسفر عن اعتماد مفرط على الحبوب في وجباتهم، وعن أثر تغذوي لاحق، ولاسيما على الأطفال والنساء.

كما أدت مشكلات التسليم خلال العام إلى حالات نقص في الأغذية المخلوطة للاجئين والنازحين. وللتعويض عن ذلك، فقد لجأ **البرنامج** إلى استخدام مسحوق الذرة المدعوم أو خليط مسحوق الذرة والمخيض المجفف في بعض الحالات.

١٤٥- وزادت الموارد لعمليات الطوارئ زيادة هائلة، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية، التي رفعت حجم مساهماتها بمعدل ثلاثة أضعاف تقريباً. وبصورة إجمالية، فقد تلقى **البرنامج** نحو مليار دولار لعمليات الطوارئ عام ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها ٨٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧. ومع ذلك، فإن الموارد المتاحة لعمليات الطوارئ لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات، وواجه **البرنامج** عجزاً بنسبة ٢٣ في المائة من المتطلبات (من زاوية الحجم، وعلى أساس تناسبي للسنة

التقويمية). وعانت عمليات الطوارئ في كل من كوبا، وأرمينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا على وجه الخصوص من عجز الموارد، مما أدى إلى انقطاع في توزيع الحصص أو في تخفيض حاد لها. أما العمليات الأخرى التي دعت الحاجة إلى خفض مستواها بسبب الافتقار إلى الموارد فكانت في أمريكا الوسطى، والصين، والعراق، وإقليم البحيرات الكبرى، وكينيا، وباكستان، والسودان، وأوغندا. وفي زامبيا أدى الافتقار إلى السلع إلى تأخير توزيع مساعدات الطوارئ على ٠٠٠ ٧٠٠ من ضحايا موجة الجفاف لمدة ثلاثة أشهر، مما زاد من معانة المنكوبين، وحال دون البدء بمشروعات الغذاء مقابل العمل الهادفة إلى تشجيع أنشطة الإنعاش. وفي كينيا أسفر العجز في الموارد عن عدم تمكن **البرنامج** من أن يوفر تشكيلية غذائية متوازنة أو أن يلبي تماماً احتياجات ضحايا الجفاف من الطاقة. ونتيجة لذلك، فإن تدخل **البرنامج** كان أقل نجاحاً بكثير مما كان ممكناً فيما يتعلق بخفض معدلات انتشار سوء التغذية.

١٤٦- وفي بعض الحالات، كما في بنغلاديش، والصين، وأمريكا الوسطى، وكينيا، فقد تمكن **البرنامج** من أن يقترض موارد من المشروعات الإنمائية القائمة في الإقليم لتلبية جانب من الاحتياجات الغذائية الطارئة. على أن العجز في موارد الطوارئ سيخلق على الأرجح مشكلات فيما يتعلق بتعويض السلع المقترضة في الموعد المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي انخفاض في الدعم للتنمية يعني أن هذه القدرة على اقتراض السلع ستغدو أكثر صعوبة في المستقبل.

١٤٧- وبعد إدخال فئة المشروعات الممتدة للإغاثة والإنعاش عام ١٩٩٨، فقد بدأ **البرنامج** بتحويل عمليات الطوارئ التي تستغرق أكثر من سنتين إلى عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش. وكانت استجابة الجهات المانحة الكلية لهذه الفئة الجديدة إيجابية، حيث بلغت قيمة المساهمات ٣٢٢ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة طفيفة على مستوى عام ١٩٩٧. غير أن العمليات في أنغولا، وإقليم ليبيريا، وسيراليون لم تتلق مستوى الموارد الذي طلبه **البرنامج**. ولحسن الحظ، فقد أعطت الجهات المانحة للبرنامج المرونة لإعادة توجيه واستخدام الموارد المقدمة، مما أتاح له تلبية أشد الاحتياجات إلحاحاً والاستجابة للوضع المتغير مع اشتعال النزاع ثم خموده.

حساب الاستجابة العاجلة

١٤٨- جرى استخدام حساب الاستجابة العاجلة بشكل واسع عام ١٩٩٨، وذلك للقيام بمشتريات غذائية محلية وإقليمية بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية الملحة في المراحل الأولى الخطيرة من حالات الطوارئ، مع انتظار تأكيد الجهات المانحة لمساهماتها. وفي الصين، وإندونيسيا، وهندوراس، وغينيا-بيساو، وفر **البرنامج** التمويل من حساب الاستجابة العاجلة في غضون ساعات من بدء حالة الطوارئ. وبصورة إجمالية فقد دُفع مبلغ ٣٠,٤ مليون دولار من حساب الاستجابة العاجلة لتلبية متطلبات حالات طوارئ جديدة، وكذلك لتفادي الانقطاع الخطير في خط الإمدادات في عمليات الإغاثة الجارية. ويعتبر ذلك أقصى مستوى يصل إليه استخدام حساب الاستجابة العاجلة منذ إنشائه عام ١٩٩١.

١٤٩- غير أن العدد المتزايد من حالات الطوارئ خلال العام، والعدد المحدود من المساهمات لتجديد الموارد، قد خلقا ضغوطاً على حساب الاستجابة العاجلة. وقد استمر الانخفاض في المساهمات المقدمة إلى هذا الحساب خلال ١٩٩٨، حيث بلغت قيمة المساهمات الإجمالية ١٥ مليون دولار، وهو أقل مستوى يسجل حتى الآن، علما بأن ذلك يعادل ٤٠ في المائة فحسب من الرقم السنوي المستهدف وقدره ٣٥ مليون دولار. وفي الوقت ذاته، فقد تعذر إعادة السُلَف إلى حساب الاستجابة العاجلة بسبب العجز في توفير الموارد لبعض عمليات الطوارئ التي تم السحب فيها من ذلك الحساب. فمن أصل مبلغ ٣٠ مليون دولار دفعت كسلف من حساب الاستجابة العاجلة لعمليات الطوارئ خلال مجرى العام، أعيد تسديد ثمانية ملايين دولار فقط. ونتيجة لذلك، وبمراعاة الأرصدة المرحلّة من عام ١٩٩٨، والمقادير المستردّة من عمليات الطوارئ الجارية، فإن الرصيد الافتتاحي لحساب الاستجابة العاجلة عام ١٩٩٩ بلغ ١٠,٢ مليون دولار فقط.

سلع البرنامج المدعّمة بالمغذيات الدقيقة

١٥٠- يتمثل الشاغل الرئيسي للفقراء في الحصول على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم من الطاقة. غير أن كل ما يستطيعون شراءه في كثير من الأحيان هو الأغذية الأساسية الرتيبة التي توفر الطاقة ولكنها لا تحتوي على جميع المغذيات الدقيقة التي يحتاجها الجسم البشري للنمو والتطور بصورة طبيعية، وللتمتع بصحة طيبة. وبمساندة مساهمة كندية قدرها ٢٠ مليون دولار عبر مرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة، فقد بذل **البرنامج** جهوداً خاصة على مدى السنوات الماضية لضمان أن تشتمل المساندة المقدمة إلى المجموعات الضعيفة على حصة يومية كافية من المغذيات الدقيقة.

١٥١- وتحتل المغذيات الدقيقة على وجه خاص من الأغذية مثل المنتجات الحيوانية، والفاكهة، والخضر التي قلما يستطيع الفقراء شراءها. وفي هذه الحالة، فإن الحل الوحيد قصير الأجل هو تدعيم الأغذية الأساسية التي يتناولها الفقراء بالمغذيات الدقيقة. وتوضح دراسات البنك الدولي أنه بعد تلبية الاحتياجات من الطاقة والبروتين فإن التدعيم بالمغذيات الدقيقة هو أفضل تدخل للتغلب على سوء التغذية من زاوية الكفاءة التكاليفية.

١٥٢- ومنذ عام ١٩٩٨، جرى تدعيم كل شحنات **البرنامج** من الملح باليود، كما تُدعّم جميع زيوت **البرنامج** النباتية والمخيض المجفف بفيتامين ألف، وكذلك بفيتامين دال الملح المدعم باليود عند الحاجة، ويتم إغناء كل شحنات دقيق القمح والذرة بفيتامين باء المركب وتستكمل بالحديد، أما أغذية **البرنامج** المخلوطة وقطع البسكوت الغنية بالطاقة فتُدعّم جميعاً بما لا يقل عن ١٢ عنصراً دقيقاً مغذياً.

١٥٣- على أنه لا يمكن دعم كل أنواع الأغذية بالمغذيات الدقيقة. فالحبوب والبقول، التي تشكل ٨٠ في المائة من سلع **البرنامج**، لا يمكن أن تدعمّ إلا بعد طحنها. وقد بذلت محاولات عديدة في الماضي لتوفير مرافق طحن محلية كجزء من تدخلات **البرنامج**، ولاسيما في حالات اللاجئين، حيث يصعب على الناس عادة الحصول على أطعمة طازجة. على أن الخبرة تدل حتى الآن على أن هذه المرافق سرعان ما تغدو غير صالحة للتشغيل، وذلك بسبب سوء الصيانة والإدارة في العادة. وتدرس المشكلة حالياً بصورة مفصلة، ويجري تقدير نهج جديد للتعاقد مع المنظمات غير الحكومية لتوفير مرافق الطحن المحلية. وإذا أمكن التغلب على مشكلة توفير مرافق الطحن محلياً، فإنه سيكون بالمستطاع زيادة توافر الأغذية المدعومة التي يقدمها **البرنامج**.

استراتيجية حشد الموارد

١٥٤- يركز **البرنامج** أكثر فأكثر على حشد الموارد بغية تعزيز وتوسيع قاعدته المالية ومن الموارد، وللنهوض بموثوقية التمويل والقدرة على التكهن به. وقد بذلت جهود دؤوبة طيلة عام ١٩٩٨ لتعزيز التنسيق بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية في ميدان حشد التمويل. ويضطلع مديرو **البرنامج** الإقليميون ومديروه القطريون بدور هام في حشد الموارد للأنشطة الجارية، وضمان تزويد ممثلي الجهات المانحة القطريين بمعلومات تشغيلية مفصلة وبتفهم مباشر عن سبل قيام مشروعات **البرنامج** بمساعدة الأشد حاجة. وتيسيراً لهذه العملية فقد أُعدت مبادئ توجيهية جديدة في عام ١٩٩٨ لتعزيز حشد الموارد على المستوى الميداني.

١٥٥- ويساند **البرنامج** المزيد من أشكال التعاون المبتكرة مع الجهات المانحة بطرق أخرى. ومن بين المبادرات الرئيسية في هذا الصدد، إنشاء تمثيل للبرنامج في واشنطن، بغية توسيع التفهم للبرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الجهة المانحة الرئيسية له، وللعمل كمصدر للمعلومات بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية في منطقة واشنطن. وسيكمّل مكتب واشنطن عمل مكاتب الاتصال الأخرى **للبرنامج** في كل من نيويورك وجنيف، وبروكسل، ويوكوهاما.

١٥٦- وقد واصلت الجهات المانحة دعم جهود **البرنامج** للنهوض بجودة المشروعات عبر تقديم هبات إلى صندوق الجهات المانحة لتحسين النوعية، والمساندة الفنلندية لخطة العمل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، والمساعدة الفنية المقدمة من ألمانيا. وفي عام ١٩٩٨، أشرك **البرنامج** عدة جهات مانحة – بما في ذلك هولندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة – في تمويل مشروعات المساعدة الفنية التي تسهم في تعزيز فعالية أنشطة الإغاثة والتنمية الجارية التي يقوم بها **البرنامج**. ومن المنتظر أن تتوسع هذه الجهود عام ١٩٩٩.

الملاحق والخريطة